الأمم المتحدة
A/HRC/62/44
الجمعية العامة
Distr.: General
29 April 2026
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
15 حزيران/يونيه – 10 تموز/يوليه 2026
البند 3 من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تحويل المنظومات الغذائية من أجل مناخ آمن وصحة للجميع

تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، إليسا مورجيرا

موجز

توضح المقررة الخاصة، في هذا التقرير، الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان الرامية إلى إصلاح المنظومات الغذائية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بشكل فعال، والتصدي للخسائر والأضرار. وهي توصي بالجمع بين إزالة الكربون والتخلص من الوقود الأحفوري والقضاء على السموم التي تفرزها المنظومات الغذائية لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والعالمي. وتؤكد المقررة الخاصة أيضاً أن إعطاء الأولوية للإيكولوجيا الزراعية التي يمارسها السكان الأصليون والفلاحون، ومصايد الأسماك الصغيرة القائمة على النظم الإيكولوجية، والرعي، يعزز استدامة المنظومات الغذائية وقدرتها على التكيف، وصحة الكوكب وصحة الإنسان، بما في ذلك التغذية، بما يعود بالنفع على الجميع.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدّمة

1- ترتبط حماية حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات الريفية والحضرية ارتباطاً وثيقاً عبر مختلف القطاعات والمستويات في سياق تغير المناخ. وإنتاج الغذاء على نطاق واسع يزيد من الاعتماد على الوقود الأحفوري والمواد البتروكيماوية، بينما يتسبب في أضرار متعددة للنظام المناخي وصحة الجميع، ولا سيما صحة الأطفال والنساء. وتقوم الشركات الكبرى التي تنشط في مجال الأغذية، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوقود الأحفوري، بتكديس كميات غير مسبوقة من الموارد المالية والقوة السوقية والموارد الطبيعية، على حساب الشعوب الأصلية والفلاحين. ويشكل هذا الواقع تهديدات وجودية متزايدة للمنظومات الغذائية للشعوب الأصلية والفلاحين، في وقت اعترفت فيه التقييمات العلمية العالمية بأن معارف الشعوب الأصلية والفلاحين وحماية حقوقهم الإنسانية أمور ضرورية لإحداث التغيير الجذري الذي يحتاجه العالم بأسره للتغلب على الأزمات الكوكبية التي يواجهها[1].

2- واستناداً إلى 90 ورقة مقدمة، ومشاورات جرت مع مجموعة متنوعة من الخبراء والأطفال، وبحوث مستقلة[2]، تستكشف المقررة الخاصة في هذا التقرير الأسباب التي تجعل المنظومات الغذائية مسؤولة حالياً عن ثلث انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. كما تستكشف حجم الأضرار التي تلحقها المنظومات الغذائية الواسعة النطاق بالنظام المناخي، لا سيما من حيث فقدان بالوعات الكربون مثل الغابات والمحيطات والتربة. وتسلط الضوء، على وجه الخصوص، على الروابط المتنامية بين الوقود الأحفوري بوصفه مصدراً للطاقة ومادةً أولية لإنتاج مبيدات الآفات والأسمدة والبلاستيك، والتي تشكل العامل الرئيسي وراء الإفراط في إنتاج الغذاء، والتوسع العالمي للأغذية فائقة المعالجة، والمصالح المشروعة التي تحتج بها الشركات للترويج للنظم الصناعية القائمة على الوقود الأحفوري وإدامتها[3]، بما في ذلك من خلال التضليل الإعلامي وعرقلة جهود مكافحة تغير المناخ. وتؤدي كل هذه الديناميات إلى تفاقم الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان وتعيق أي انتقال نحو مناخ أكثر أماناً[4].

3- وتربط المقررة الخاصة في تقريرها بين هذه النتائج وتلك التي توصل إليها غيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك النتائج المتعلقة بتركّز نفوذ الشركات وتراكم ملكية الأراضي في المنظومات الغذائية[5]، وهي ظواهر تؤدي جميعها إلى تفاقم الآثار المناخية، وإضعاف السيادة الوطنية، وتقييد الرقابة الديمقراطية. فأكبر 1 في المائة من شركات الأغذية تسيطر على أكثر من 70 في المائة من الأراضي الزراعية في العالم[6]. وفي الوقت نفسه، تنفق الحكومات سنوياً أكثر من 670 بليون دولار على شكل إعانات مباشرة للإنتاج الزراعي وصيد الأسماك على نطاق واسع[7]. ويعني هذا أن دافع الضرائب يتحمل تكاليف صناعة شديدة التلوث، كما يتحمل عبء التكاليف المترتبة عن التلوث وانبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي، والتي تصل إلى عدة تريليونات من الدولارات سنوياً[8].

(1) انظر https://www.ipbes.net/transformative-change-assessment؛ وhttps://www.ipbes.net/nexus-assessment.

(2) انظر https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2026/call-input-transforming-food-systems-protect-human-rights-and-prevent-climate.

(3) انظر https://futureoffood.org/wp-content/uploads/2023/11/ga_food-energy-nexus_report.pdf.

(4) ورقة مقدمة من منظمة «La Via Campesina».

(5) انظر A/80/213 وA/HRC/61/51.

(6) انظر https://openknowledge.fao.org/items/10293134-009e-416b-876b-84158530c89d.

(7) انظر https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/06/15/trillions-wasted-on-subsidies-could-help-address-climate-change.

(8) ورقة مقدمة من Global Climate and Health Alliance (التحالف العالمي لأجل المناخ والصحة).

4- وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تنتج المزارع الصغيرة، التي لا تغطي سوى 12 في المائة من الأراضي الزراعية، 36 في المائة من الغذاء العالمي[9]. وتسهم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بنسبة 40 إلى 50 في المائة من إجمالي المصيد على الصعيد العالمي وتوفر فرص عمل لـ 53 مليون شخص، 45 في المائة منهم من النساء، في حين لا تسهم سوى بنسبة 10 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع مصايد الأسماك بأكمله[10].

5- ومع ذلك، تواجه الشعوب الأصلية والفلاحون – بمن فيهم صغار الصيادين ورعاة الماشية – انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تهدد وجودهم مردها إلى أنشطة شركات الأغذية الكبرى، ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية للهجمات، وذلك في ظل ضغوط أخرى عديدة تمارَس على أراضيهم، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف أو تراجع الحماية التي تحظى بها حقوق الإنسان والبيئة[11]. إن جميع هذه العوامل تقوّض في الوقت نفسه حقوق الشعوب الأصلية والفلاحين في الصحة وسبل العيش والبقاء الثقافي، كما تقوض حقوق الإنسان لكل من يعتمد على منظومات غذائية مستدامة وصحية وقادرة على التكيف.

6- وتحلل المقررة الخاصة في تقريرها هذه الحقائق في ضوء الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، والفتوى الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن الوقاية من الأضرار البيئية، وتنظيم القطاع الخاص، والتمويل الدولي، والإعانات[12].

7- وفي وقت تمر فيه المنظومات الغذائية بفترة من عدم الاستقرار الشديد بسبب الديناميات الجيوسياسية، بما في ذلك النزاعات المسلحة، التي تسهم في تفاقم تغير المناخ وآثاره المترابطة على البيئة، وفقر الأرياف، وسوء التغذية، وتقلب أسعار الأغذية، واضطرابات سلاسل القيمة العالمية، تسعى المقررة الخاصة في هذا التقرير إلى توضيح الالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل إحداث تحول في المنظومات الغذائية بهدف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بشكل فعال، والتصدي للخسائر والأضرار من خلال إجراءات تجمع بين إزالة الكربون[13]، والتخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتجنب السموم التي تفرزها المنظومات الغذائية[14]. وتشمل هذه الالتزامات والمسؤوليات أيضاً إعطاء الأولوية للإيكولوجيا الزراعية، ومصايد الأسماك الصغيرة القائمة على النظم الإيكولوجية، ونظم الرعي التي تعزز استدامة المنظومات الغذائية وقدرتها على التكيف وصحة الكوكب وصحة الإنسان، بما في ذلك التغذية[15]، مما يمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والعالمي.

(9) انظر A/HRC/55/37.

(10) انظر https://www.fao.org/policy-support/policy-themes/sustainable-small-scale-fisheries/en/.

(11) انظر https://eatforum.org/publication/action-brief-for-and-with-indigenous-peoples/؛ و https://openknowledge.fao.org/items/10293134-009e-416b-876b-84158530c89d.

(12) International Court of Justice, *Obligations of States in respect of Climate Change*, *Advisory Opinion*, 23 July 2025؛ Inter-American Court of Human Rights, *Climate Change and Human Rights*, *Advisory Opinion*, 29 May 2025.

(13) انظر A/HRC/53/47.

(14) انظر A/HRC/54/25 و A/HRC/59/42.

(15) انظر: https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(25)01201-2/abstract؛ والورقات المقدمة من بوروندي، وكولومبيا، وإسبانيا، و Geneva Interfaith Forum on Climate Change, Environment and Human Rights.

ثانياً- العمل المناخي والمنظومات الغذائية

8- أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على أهمية النظر في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من منظور المنظومات الغذائية: فلا يمكن أن يقتصر العمل المناخي الفعال على الإنتاج الزراعي وحده، بل يجب أن يشمل المنظومة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك المعالجة والتوزيع والتجارة والخيارات الغذائية، لضمان حصول جميع الناس، في جميع الأوقات، على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ بطرق عادلة ومستدامة عبر الأجيال[16]. ومن دون هذا المنظور، ستظل جهود التخفيف من آثار تغير المناخ عديمة الجدوى، وذلك للأسباب التالية[17]:

(أ) تمثل المنظومات الغذائية حالياً ما بين 21 و37 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي؛

(ب) إذا بقيت المنظومات الغذائية الحالية دون تغيير، فمن المتوقع أن ترتفع هذه الانبعاثات بنسبة تتراوح بين 60 و90 في المائة في الفترة ما بين عامي 2010 و2050؛

(ج) تتسبب المنظومات الغذائية فيما يقرب من 80 في المائة من انبعاثات أكسيد النيتروز العالمية (وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الكوكب بمقدار 273 ضعفاً مقارنةً بثاني أكسيد الكربون خلال قرن واحد) ونحو 50 في المائة من انبعاثات الميثان البشرية المنشأ (التي تزيد قدرتها على إحداث الاحترار بمقدار 80 ضعفاً مقارنةً بثاني أكسيد الكربون خلال عقد واحد)[18]؛

(د) تضاعفت الانبعاثات الصادرة عن قطاع الصيد الصناعي أربع مرات خلال العقود الماضية[19]، حيث تمثل ما بين 70 و80 في المائة من إجمالي الانبعاثات الصادرة عن هذا القطاع؛

(هـ) المبيدات والأسمدة الكيميائية، إلى جانب عناصر أخرى في مرحلتي ما قبل الإنتاج وما بعده، مسؤولة عما يقدر بنحو 5 إلى 10 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية؛

(و) تشير التقديرات إلى أن فاقد الأغذية والهدر الغذائي يمثلان ما بين 8 و10 في المائة من الانبعاثات، أي ما يقارب خمسة أضعاف الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة الناتجة عن قطاع الطيران[20]؛

(ز) تنتج 15 شركة فقط من شركات الألبان واللحوم ما يعادل تقريباً إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في ألمانيا[21].

9- ثم إن انبعاثات أكسيد النيتروز، التي تنجم في المقام الأول عن مدخلات النتروجين من الأسمدة الاصطناعية المستمدة من الوقود الأحفوري، وإنتاج الأعلاف الحيوانية، وإدارة السماد الطبيعي[22]، تساهم هي الأخرى في استنفاد طبقة الأوزون. ويُعدّ خفض انبعاثات الميثان أحد أسرع الطرق للحد من الاحترار

(16) انظر https://www.ipcc.ch/srccl/chapter/chapter-5/.

(17) انظر https://doi.org/10.1088/2976-601x/ad8fb3.

(18) انظر: https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(25)01201-2/fulltext.

(19) انظر https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0308597X1730893X.

(20) انظر https://www.ipcc.ch/srccl/chapter/chapter-5/. و https://www.unep.org/resources/report/unep-food-waste-index-report-2021؛ و https://www.unep.org/resources/emissions-gap-report-2022.

(21) انظر https://www.iatp.org/emissions-impossible.

(22) انظر https://www.ewg.org/research/animal-feeding-operations-harm-environment-climate-and-public-health.

العالمي والوقاية من تلوث الهواء والمشاكل التنفسية والقلبية الوعائية، وارتفاع مخاطر الإصابة بالسرطان، والوفاة المبكرة[23].

10- بالإضافة إلى انبعاثات غازات الدفيئة، تُعد المنظومات الغذائية أكبر مساهم في تجاوز حدود الكوكب التي تؤثر على النظام المناخي ككل: فقدان التنوع البيولوجي، وتغير نظم الأراضي، وتحمض المحيطات، والدورات الكيميائية الأرضية، وذلك بسبب تدهور التربة والمياه وسلامة النظام الإيكولوجي. وبالتالي، فإن أقل من 1 في المائة من سكان العالم يتمتعون بحقوقهم الإنسانية ويحصلون على احتياجاتهم من الغذاء في حدود كوكب الأرض، في حين أن أغنى 30 في المائة من السكان يتسببون في أكثر من 70 في المائة من الآثار البيئية والمناخية المرتبطة بالغذاء[24].

11- ويمكن أن يسهم تحويل المنظومات الغذائية أيضاً في زيادة كفاءة استخدام المياه (نظراً لأن الري يمثل ما بين 70 إلى 90 في المائة من إجمالي استهلاك المياه على مستوى العالم)[25]، والحد من تغير استخدام الأراضي، وتعزيز التنوع البيولوجي، والحد من انتشار السمنة وسوء التغذية ومرض السكري[26]. وهذا سيسهم بدوره في حماية الحق في الغذاء والماء والصحة والتنمية والبيئة الصحية، بجميع أبعادها الموضوعية، مع مراعاة المساواة بين الأجيال ومصلحة الطفل الفضلى[27].

ثالثاً- توسع استخدام الوقود الأحفوري في المنظومات الغذائية

12- تمثل المنظومات الغذائية 15 في المائة من إجمالي استهلاك الوقود الأحفوري المستخدم على نطاق العالم لإنتاج الطاقة. وتتزايد هذه النسبة بسبب الزراعة التي تقوم على المكننة والتي تعتمد على كثافة الطاقة، والتبريد عبر المسافات الطويلة، وتجهيز الأغذية الصناعي، ولا سيما الأغذية فائقة المعالجة[28]. وعلاوة على ذلك، يعد الوقود الأحفوري أيضاً المادة الأولية الأساسية لإنتاج المواد البتروكيماوية – مثل مبيدات الآفات الاصطناعية والأسمدة والبلاستيك – حيث تمثل المنظومات الغذائية 40 في المائة من الاستهلاك العالمي للمواد الأولية المستمدة من الوقود الأحفوري[29].

13- في الواقع، تطورت صناعات الأغذية والمواد البتروكيماوية والوقود الأحفوري على نطاق واسع جنباً إلى جنب، وأصبحت مترابطة بشكل متزايد[30]. وشكّلت المواد البلاستيكية الأحادية الاستخدام الأساس للتوسع السريع للأغذية فائقة المعالجة على الصعيد العالمي[31]. وقد أتاح هذا التطور المشترك لصناعة الوقود الأحفوري مواصلة التوسع خارج نطاق قطاع الطاقة[32]. وبالتالي، فإن شركات الأغذية

(23) انظر A/HRC/61/47؛ و-https://www.worldanimalprotection.org.in/globalassets/pdfs/reports/english/hidden-health-impacts.pdf.

(24) انظر: https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(25)01201-2/abstract.

(25) المرجع نفسه.

(26) https://www.science.org/doi/10.1126/science.aba7357.

(27) انظر A/HRC/59/42؛ والتعليق العام رقم 26(2023) للجنة حقوق الطفل.

(28) ورقة المقدمة من Centre for International Environmental Law.

(29) انظر https://doi.org/10.1016/j.erss.2022.102880.

(30) انظر https://doi.org/10.1080/00130095.2020.1794809.

(31) انظر https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09692290.2026.2642934#abstract.

(32) انظر https://www.cnbc.com/2022/01/29/how-the-fossil-fuel-industry-is-pushing-plastics-on-the-world-.html.

الزراعية الكبرى لديها مصالح مشروعة في الترويج للوقود الأحفوري والمواد البتروكيماوية وإدامة استخدامهما[33].

14- ويُعد «الارتهان للمواد البتروكيماوية» أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون التحول عن الوقود الأحفوري. ويرتبط ذلك أيضاً بالآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشديدة التفاوت لهذا النموذج الصناعي[34]، الذي يسبب أيضاً أضراراً صحية تختلف باختلاف الجنس[35].

15- وأدى انتشار المواد الاصطناعية ورخص ثمنها نسبياً إلى ترسخها في العلاقات الاجتماعية بحيث أصبحت أمراً راسخاً ومفروغاً منه، ومرتبطاً بمفاهيم الحداثة والأمن[36].

16- إن الآثار السلبية على حق كل فرد في الصحة وفي بيئة صحية واسعة الانتشار. فالوقود الأحفوري والبلاستيك ومبيدات الآفات، على سبيل المثال، تساهم بشكل مباشر في زيادة مقاومة مضادات الميكروبات – وهو ما يمثل تهديداً كبيراً لصحة الناس على نطاق العالم[37].

ألف- مبيدات الآفات

17- يُستخدم ما بين 85 و90 في المائة من مبيدات الآفات على نطاق العالم في القطاع الزراعي، حيث تتجاوز تركيزات بعض المبيدات مستويات الأمان في المنظومات البرية والمائية. فهناك العديد من أكبر شركات النفط في العالم التي تنتج مبيدات الآفات أو مكوناتها الكيميائية[38]. وتأخذ تقديرات انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن مبيدات الآفات في الاعتبار الطاقة المستخدمة في إنتاج المكونات الفعالة فقط، لكن هناك عدة عوامل أخرى تساهم في الإضرار بالمناخ:

(أ) بعض المبيدات هي في حد ذاتها غازات دفيئة، مثل فلوريد الكبريتيل المستخدم كمادة مبخّرة (يُستخدم لتبخير البضائع أثناء النقل والتخزين)؛

(ب) يتم تغليف المبيدات بجسيمات بلاستيكية دقيقة ضماناً لإطلاق المادة بطريقة محكمة؛

(ج) تنجم انبعاثات غازات الدفيئة أيضاً عن نفايات المبيدات: فمخزونات المبيدات التي عفا عليها الزمن أو المنتهية صلاحيتها تصبح غير قانونية أو غير مرغوب فيها لأسباب أخرى، ويتم التخلص منها عن طريق الحرق أو بطرق أخرى؛

(د) تساهم مشاريع تحويل الفحم إلى مواد كيميائية في الارتهان للوقود الأحفوري؛

(هـ) تنتج انبعاثات غازات الدفيئة عند إطلاق المبيدات في البيئة، حيث غالباً ما تقل نسبة المبيدات المستخدمة التي تصل إلى هدفها 0,1 في المائة. وتتفاعل المبيدات الحشرية في مرحلة لاحقة مع الكائنات الحية في التربة ومع الغلاف الجوي، في المديَيْن القصير والطويل على حد سواء.

18- زد على ذلك أن المبيدات تضرّ بالكائنات الحية الدقيقة في التربة، التي تعتبر أساسية لصحة التربة وإنتاجيتها، وكذلك لدورات الكربون والنتروجين. وينتج عن استخدام المبيدات إطلاق مركبات عضوية

(33) انظر https://futureoffood.org/wp-content/uploads/2023/11/ga_food-energy-nexus_report.pdf؛ ورقة مقدمة من Global Climate and Health Alliance.

(34) انظر https://www.rivisteweb.it/doi/10.1425/101444.

(35) ورقات مقدمة من البرازيل، وغواتيمالا، والمكسيك، ودولة فلسطين، ومنظمة «Women Engage for A Common Future» (منظمة نساء أوروبا من أجل مستقبل مشترك).

(36) انظر https://doi.org/10.64590/kbq.

(37) ورقة مقدمة من Global Climate and Health Alliance.

(38) انظر https://www.mdpi.com/2410-3888/10/5/223.

متطايرة، تتفاعل مع أكاسيد النتروجين والأشعة فوق البنفسجية لإنتاج الأوزون على سطح الأرض[39]. وتضر مبيدات النيونيكوتينويد، وهي نوع من المبيدات الحشرية، بالملقِّحات. وتقدر قيمة مساهمة نحل العسل وحده في الأمن الغذائي بنحو 691 مليون جنيه إسترليني سنوياً في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[40]. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة حوادث هطول الأمطار الغزيرة إلى زيادة تسرب المبيدات إلى المجاري المائية.

19- وقد شهد قطاع تربية الأحياء المائية – التي تُعد أحد أسرع قطاعات إنتاج الأغذية نمواً على مستوى العالم – زيادة سريعة من حيث الاعتماد على مبيدات الآفات، مما يؤدي إلى تدهور القيمة التغذوية للأسماك[41]، وبالتالي الإضرار بالحق في الغذاء والحق في الصحة وفي بيئة سليمة.

20- وتنتج الأضرار التي تلحق بالحق في الصحة عن تحول كميات كبيرة من مبيدات الآفات إلى غاز نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، مما يؤدي إلى تسمم أي شخص يتعرض لهذه الأبخرة السامة. وعلى الصعيد العالمي، يتعرض 44 في المائة من المزارعين للتسمم بمبيدات الآفات كل عام. ويقوّض التعرض المزمن لمبيدات الآفات، بما في ذلك من طريق استهلاك الأغذية الملوثة، الحق في الصحة، حيث يزيد من مخاطر الإصابة بمرض باركنسون والسكري والسرطان وأمراض القلب والأوعية الدموية، وربما بالعقم.

21- ثم إن التدهور البيئي الحاد الناجم عن الاستخدام المكثف للمبيدات يفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، ويحصر الدول والمجتمعات المحلية في دوامة من الديون والاعتماد على استخراج الموارد والتعرض للصدمات في الأسواق[42] العالمية، مما يؤثر على الحق في التنمية والحق في تقرير المصير.

باء- الأسمدة

22- تتسبب الأسمدة الكيمائية في انبعاثات غازات الدفيئة والتلوث السام، وتقلل من إنتاجية المزارع وتحد من قدرتها على التكيف[43]. وعادةً ما توفر حلولاً مؤقتة بدلاً من حلول طويلة الأمد لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، وتلحق ضرراً كبيراً بالبيئة[44].

23- وتتكون الأسمدة النتروجينية من غاز النشادر، وهو مادة يقدّر معدل انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بإنتاجها ضعف ما ينتج عن صناعة الصلب، وأربعة أضعاف ما ينتج عن صناعة الأسمنت. ويمثل الوقود الأحفوري 70 إلى 90 في المائة من تكاليف إنتاج الأسمدة، بينما يُمثل الفحم النسبة المتبقية، مما يجعل المنظومات الغذائية عرضة لتقلبات الأسعار. وفي بعض مناطق أفريقيا وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، ازداد استخدام الأسمدة النتروجينية بشكل ملحوظ[45]. وتتجاوز الآثار المناخية العالمية للأسمدة النتروجينية وحدها تلك التي يسببها قطاع الطيران التجاري[46].

(39) انظر https://www.pan-uk.org/site/wp-content/uploads/Cultivating-Coherent-Climate-Action.pdf.

(40) انظر https://www.pan-uk.org/pesticides-and-the-climate-crisis/.

(41) انظر https://www.mdpi.com/2410-3888/10/5/223.

(42) ورقة مقدمة من شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء.

(43) A/HRC/52/40، الفقرة 24.

(44) A/HRC/55/37، الفقرة 36.

(45) انظر https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/4f765978-1bf2-4d48-9e5c-418411701293/content.

(46) ورقة مقدمة من Centre for International Environmental Law.

24- وعلى نطاق العالم، تُعزى 650 000 حالة وفاة (20 في المائة من الوفيات) ونحو أربعة ملايين حالة إصابة جديدة بالربو لدى الأطفال كل عام إلى نوعية الهواء السيئة، التي ترتبط في الغالب بالتلوث بالنتروجين الناتج عن الأسمدة. وقد يتسبب الإفراط في استخدام الأسمدة في تلوث مياه الشرب بالنتروجين، الذي يسهم بدوره في ظهور أمراض مثل ميثوغلوبينيميا الدَّم وسرطان القولون والمستقيم وأمراض الغدة الدرقية والتشوهات الخلقية. ومن الجدير بالذكر أنه تم تجاوز الحد الأقصى المسموح به لتلوث المياه الجوفية بالنتروجين في 38 في المائة من الأراضي الزراعية على مستوى العالم[47]، مما يؤثر بشكل خاص على حق السكان الريفيين الذين يعتمدون على المياه الجوفية في الصحة وفي الحصول على المياه.

25- وقد أشارت الورقات المقدمة والبحوث الأكاديمية إلى شواغل تتعلق بالبيئة وحقوق الإنسان فيما يتعلق بإزالة الكربون من الأسمدة النتروجينية واستخدام غاز النشادر في الوقود البديل. وستتناول المقررة الخاصة هذه الشواغل في تقرير مقبل عن التكنولوجيات.

جيم- المواد البلاستيكية

26- تُستخدم المواد البلاستيكية على نطاق واسع في جميع مراحل سلاسل قيمة الأغذية الزراعية: إنتاج المحاصيل والماشية، وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والغابات، وتجهيز الأغذية وتغليفها. ويقوض تراكم هذه المواد المتزايد في البيئتيْن البرية والمائية الحق في الصحة والحق في الغذاء، فضلاً عن العناصر الأساسية للحق في بيئة صحية.

27- وتتسبب المواد البلاستيكية في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة، التي ترتبط بعمليات استخراج الوقود الأحفوري وإنتاج المواد البتروكيماوية في المراحل الأولية، فضلاً عن ثاني أكسيد الكربون المنبعث من حرق النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها. وتحدث آثار إضافية على حقوق الإنسان على الصعيد المحلي بالنسبة إلى العمال الزراعيين والعاملين في مجال إدارة النفايات والمجتمعات الريفية، وهي آثار ناجمة عن المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بالبلاستيك، بما في ذلك التعرض للعناصر المضافة الخطرة وسوء إدارة النفايات. كما تحدث آثار عالمية وعابرة للحدود على حقوق الإنسان، وذلك بسبب الاختلافات في الآثار الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق، حيث تتفاوت القدرة على إدارة النفايات تفاوتاً كبيراً[48]. فمعدلات جمع النفايات البلاستيكية أقل بكثير في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية[49].

28- وتُستخدم المنتجات البلاستيكية في جميع أنواع الصيد. علاوة على ذلك، تعتمد تربية الأحياء المائية على الأعلاف المصنعة باستخدام مدخلات تعتمد على الوقود الأحفوري والعبوات البلاستيكية الأحادية الاستخدام والنفايات، مما يؤثر سلباً على النظم البيئية[50]. وتعد التربة الزراعية من بين أكثر المساحات تضرراً من التلوث بالمواد البلاستيكية[51]. ويمكن أن يؤدي تحلل المنتجات البلاستيكية إلى بقاء جزيئات البلاستيك الدقيقة والجزيئات النانوية في التربة والمياه، التي قد تتسرب إلى السلاسل الغذائية. ويوجد إجماع علمي قوي على أن التعرض عبر الحدود للمواد الكيميائية الموجودة في البلاستيك، وتراكم

(47) انظر: https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(25)01201-2/fulltext.

(48) انظر A/76/207.

(49) انظر https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cb7856en.

(50) انظر https://www.nature.com/articles/s 44183-024-00078-2.

(51) انظر https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cb7856en.

البلاستيك، وملوثات الهواء المرتبطة بالبلاستيك، وانبعاثات غازات الدفيئة، تضر بصحة الإنسان على الصعيد العالمي[52].

29- وتمثل عبوات الأغذية فائقة المعالجة والأحادية الاستخدام أكثر من ثلث الطلب العالمي على البلاستيك. وقد استغلت شركات الأغذية والمشروبات العالمية مركزها المهيمن في السوق، بالتعاون مع شركات الوقود الأحفوري، لتكثيف إنتاجها بسرعة، حيث مكنتها المواد البلاستيكية الرخيصة وخفيفة الوزن من التوسع بقوة في أسواق جديدة، مستفيدةً من دعم الوقود الأحفوري المتواصل منذ عقود، ومؤثرةً بذلك على عادات الاستهلاك بطرق أصبحت روتينية لا تلفت انتباه أحد. ومن المستحيل إعادة تدوير المواد البلاستيكية المرنة المستخدمة في الأغذية فائقة المعالجة باتباع طرق إعادة التدوير الميكانيكية التقليدية، ولذلك فهي تساهم في انتقال المواد الكيميائية الخطرة، بما في ذلك المواد المسببة لخلل الغدد الصماء ومواد البيرفلوروألكيل والبوليفلوروألكيل («المواد الكيميائية التي تبقى إلى الأبد»)، بسبب ارتفاع نسبة الدهون والحموضة في الأغذية فائقة المعالجة، وطول مدة التلامس بين محتوى الغذاء والعبوة، وطول مدة الصلاحية، وتوزيعها في الأسواق العالمية[53]. ويُعتبر انتقال المواد الكيميائية من عبوات الأغذية إلى الأغذية والمشروبات أكبر مصدر خارج عن السيطرة لتعرض البشر للمواد الكيميائية المرتبطة بالبلاستيك[54].

30- ويُستخدم أكثر من 16 000 مادة كيميائية في صناعة البلاستيك، منها ما لا يقل عن 4 200 مادة مصنفة على أنها ثابتة، وقابلة للتراكم الأحيائي، ومتحركة و/أو سامة، ومع ذلك لا يخضع سوى 6 في المائة منها للتنظيم العالمي[55]. وتشتمل المواد الكيميائية الموجودة في البلاستيك على مواد معروفة بأنها مسببة لخلل الغدد الصماء ومواد مسرطنة ومطفِرة، تم الكشف عنها في دم الإنسان والسائل السلوي والبول[56]، مع وجود أدلة على آثارها الضارة بالصحة حتى عند مستويات منخفضة جداً[57]. وتشمل الشواغل الصحية الاضطرابات التناسلية والنمائية، بما في ذلك العقم والسمنة والأمراض غير المعدية، مثل السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والعديد من أنواع السرطان[58]. وغالبية هذه المواد الكيميائية المثيرة للقلق هي عناصر مضافة بترولية أو مستمدة من مواد أحفورية.

31- علاوة على ذلك، تحتوي المواد البلاستيكية على مركبات جديدة – وهي مواد كيميائية من صنع الإنسان لم تكن معروفة من قبل في النظام الأرضي، وقد يكون لها آثار بيئية سلبية واسعة النطاق بسبب انتشارها على نطاق واسع عبر سلاسل الإمداد العالمية المعقدة وتراكمها في الكائنات الحية والبيئة على مستوى العالم[59]. وتتجاوز المكونات الجديدة القدرة الحالية للبشرية على إجراء تقييمات الأمن والرصد، مما يقوض بشكل خطير حماية حق الإنسان في الصحة وحقه في بيئة صحية[60].

(52) انظر https://openresearch.surrey.ac.uk/view/pdfCoverPage?instCode=44SUR_INST&filePid=13195171000002346&download=true.

(53) انظر https://www.nature.com/articles/s43016-026-01341-0.

(54) انظر https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10408390500295490.

(55) انظر https://zenodo.org/records/10701706.

(56) انظر https://annalsofglobalhealth.org/articles/10,5334/aogh.4459.

(57) انظر https://efsa.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.2903/j.efsa.2023.6857.

(58) انظر https://annalsofglobalhealth.org/articles/10,5334/aogh.4056.

(59) انظر https://www.researchgate.net/publication/270898819_'Planetary_Boundaries_Guiding_Human_Development_on_a_Changing_Planet.

(60) انظر https://www.nature.com/articles/s 41586-025-09184-8.

32- ويعتمد الانتشار السريع للأغذية فائقة المعالجة بوصفها سلعة عالمية على مكونات رخيصة وسهلة التبادل، مما يؤدي إلى إنتاج أغذية يمكن بيعها بسعر أعلى بكثير من تكلفة إنتاجها. وتسبب هذه الأغذية الإدمان والإفراط في تناول الطعام، مما يعرض الأفراد بدرجة كبيرة للإصابة بالسمنة والأمراض غير المعدية[61]. وتعتمد الأغذية فائقة المعالجة على عدد قليل من المحاصيل، ويُعد الطلب عليها أحد العوامل الرئيسية المسببة لفقدان التنوع البيولوجي[62]، الذي يعد بدوره شكلاً من أشكال الضرر التي تلحق بالنظام المناخي.

33- ويعاني هذا القطاع من فائض في الطاقة الإنتاجية على الصعيد العالمي، حيث يتجاوز عدد منشآت الإنتاج حجم الطلب الفعلي ولا يواكب نمو الطلب وتيرة إنشاء المنشآت الجديدة[63]. وقد أدى ذلك إلى ضعف الأداء المالي، وخسائر في الأرباح، وزيادة الاعتماد على الإعانات للحفاظ على الاستقرار المالي للشركات[64]. ويملي هذا الضغط المالي تدخلات استراتيجية للتحكم في هذا الاتجاه السلبي. ومن ناحية أخرى، إن السعي لتحقيق مزيد من النمو سيسهم بشكل كبير في زيادة الاعتماد على هذه المصادر. ونظراً لأن تعديل العمليات الكيميائية بعد الانتهاء من البناء مسألة معقدة، تظل منشآت الإنتاج معتمدة إلى حد كبير على الوقود الأحفوري للتزود بالطاقة والمواد الأولية، لأن تصميم هذه المنشآت لا يمكن أن يتكيف بسهولة مع المصادر البديلة[65]. وقد يبدأ أكثر من 400 1 منشأة بتروكيماوية تعتمد على الوقود الأحفوري في العمل قبل عام 2027، ومعظمها مخصص لإنتاج المواد البلاستيكية الأولية ومكوناتها الأساسية[66]. وإذا لم تُتّخذ أي إجراءات، فسوف يرتفع إنتاج البلاستيك من 460 مليون طن سنوياً في عام 2019 إلى نحو بليون طن سنوياً بحلول عام 2050، مما سيؤدي إلى زيادة الطلب على الوقود الأحفوري[67].

رابعاً- تركّز النفوذ، وتراكم الموارد، والاستثناء الزراعي

34- يخضع عدد كبير من قطاعات الأغذية الزراعية لسيطرة شركات قليلة لديها مصالح مشروعة للترويج للمنظومات الغذائية الصناعية المعتمدة على الوقود الأحفوري والمواد الكيميائية وإدامتها[68]، وذلك من خلال مزيج من علاقات الملكية والمستثمرين المشتركين والعلاقات القائمة على التبعية التكنولوجية. ونشأت غالبية الشركات الزراعية الكبرى من تكتلات تعتمد على الوقود الأحفوري. زد على ذلك أن عمليات حيازة الأراضي وتجميعها على نطاق واسع في قطاع الأعمال التجارية الزراعية تعزز نماذج الإنتاج القائمة على الوقود الأحفوري والموجهة للتصدير، مما يحد من الخيارات المتاحة للحكومات لاتخاذ تدابير تعزز تنويع نماذج الإنتاج والسيادة على البذور ونماذج الإنتاج ذات المدخلات القليلة[69].

(61) انظر https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09692290.2026.2642934#abstract.

(62) انظر A/80/213.

(63) انظر https://www.icis.com/explore/resources/chemical-market-overcapacity/.

(64) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/cfis/cfi-fossil-fuel/subm-fossil-fuel-based-cso-ciel.docx.

(65) انظر https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590332222001403.

(66) انظر https://www.globaldata.com/store/report/petrochemicals-new-build-and-expansion-projects-market-analysis/.

(67) انظر https://energyanalysis.lbl.gov/publications/climate-impact-primary-plastic.

(68) ورقة مقدمة من Global Climate and Health Alliance (التحالف العالمي لأجل المناخ والصحة). وhttps://futureoffood.org/wp-content/uploads/2023/11/ga_food-energy-nexus_report.pdf.

(69) ورقة مقدمة من Ekhator وLalude.

35- وتشمل شبكة النفوذ الاقتصادي لصناعات الوقود الأحفوري والبلاستيك والصناعات البتروكيميائية الأخرى أيضاً كبرى شركات الأغذية والمشروبات، والمؤسسات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الخاصة، والكيانات ذات رأس المال الحكومي، والشركات الاستشارية، التي تشرعن الاعتماد على الوقود الأحفوري وتطبّعه وتوسع نطاقه، في الوقت الذي تعمل فيه على تهميش البدائل أو إحكام السيطرة عليها. وتتوقف الاستثمارات العامة والخاصة على النمو المستمر للطلب، مثل المشاريع البتروكيماوية الضخمة التي تنفذها الدول المصدرة للوقود الأحفوري في إطار استراتيجياتها لتنويع مصادر الدخل بهدف التعويض عن الخسائر الناجمة عن الكهربة، فضلاً عن الالتزام المستمر بتقديم إعانات حكومية كبيرة للحفاظ على انخفاض أسعار المواد الأولية[70].

36- علاوة على ذلك، تنتج أكبر شركات البذور معظم المواد الكيميائية الزراعية المرتبطة بالبذور المعدَّلة جينياً. وتقلّل هذه المواد الكيميائية الزراعية من التنوع البيولوجي، مما يحد من قدرة القطاع الزراعي على التكيف، ويجعل المزارع أكثر عرضة للصدمات المناخية[71]. وغالباً ما تؤدي المحاصيل المعدلة جينياً ونظم البذور المشمولة بحق الملكية إلى زيادة اعتماد الشعوب الأصلية والفلاحين على المدخلات التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود الأحفوري، والتي تحميها حقوق الملكية الفكرية وسلاسل القيمة الخاصة بالشركات، مما يقوض الحق في الغذاء والحقوق الثقافية والحق في المعارف العلمية، ويؤدي إلى تكرار الأنماط الاستعمارية في السيطرة على البذور والأراضي والمعرفة[72].

37- وغالباً ما يتزامن النمو المطّرد في عدد المتاجر الكبرى وسلاسل مطاعم الوجبات السريعة مع زيادة واردات ومبيعات الأغذية الفائقة المعالجة، بينما يعزز موقع الموردين الكبار القادرين على تلبية احتياجات ومتطلبات المتاجر الكبرى بسهولة أكبر مقارنةً بالموردين الصغار[73].

38- ويؤدي دخول شركات التكنولوجيا الكبرى إلى المنظومات الغذائية، بما في ذلك من خلال الشراكات مع قطاع الأعمال التجارية الزراعية، إلى زيادة الاحتياجات من الطاقة والمياه، والاعتماد على الوقود الأحفوري، والأضرار البيئية، وذلك في ظل غياب الشفافية[74]. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي ذلك إلى تفاقم أشكال التهميش الحالية. وتوسع التكنولوجيا الرقمية نطاق الفرص المتاحة أمام الشركات لتحقيق الأرباح والسيطرة على الموارد الطبيعية، بينما تؤثر في الوقت نفسه في فرص الحصول على السلع والخدمات[75].

39- وكما أكد المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، فإن تركّز نفوذ الشركات – أي قدرة الشركات على التأثير في جوانب العرض و/أو الطلب في السوق بطرق تمكّنها من التحكم في الأسعار وتحقيق أرباح تتجاوز العائد الطبيعي على رأس المال – في المنظومات الغذائية يرتبط بالاتجاه المتزايد نحو إنتاج الأغذية الصناعي، وارتفاع معدلات انبعاثات غازات الدفيئة، وتدهور التنوع البيولوجي، والتلوث، والانتهاكات والاعتداءات المنهجية لحقوق الإنسان. وعلى الصعيد العالمي، بلغت معدلات تضخم أسعار الغذاء مستويات قياسية، مما يحد من قدرة الناس على تقرير كيفية العيش بكرامة. وتسيطر الشركات أيضاً على الظروف المادية، مثل التكنولوجيا وشروط العمل وممارسات التجهيز والبيئات الغذائية، مما يحد من الخيارات المتاحة للمستهلكين والعمال[76].

(70) انظر https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09692290.2026.2642934#abstract.

(71) انظر A/80/213.

(72) انظر A/HRC/49/43 و A/HRC/60/33.

(73) انظر A/80/213.

(74) انظر A/HRC/59/42 و A/HRC/60/30.

(75) انظر A/80/213.

(76) المرجع نفسه.

40- وغالباً ما يؤدي تركّز نفوذ الشركات في المنظومات الغذائية إلى إقصاء صغار المزارعين من المنافسة، مما يضعف الاقتصادات الغذائية المحلية وأسواق المنتجات الغذائية الطازجة الصغيرة وغير الرسمية التي تبيع المواد الغذائية المحلية المصدر. ويفضي ذلك إلى تفاقم الفقر والتهميش السياسي وعدم المساواة الاجتماعية، حيث يضطر صغار المزارعين إلى العمل المأجور أو إلى التخلي عن النشاط الزراعي تماماً[77]. علاوة على ذلك، صُممت عملية التكثيف الصناعي في الواقع لزيادة اعتماد الفلاحين على المدخلات الباهظة الثمن التي توفرها شركات المواد الكيميائية الزراعية، ويعني تركّز الأسواق أن عدداً قليلاً من الشركات سيتحكم بشكل غير عادل في أسعار المدخلات، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة الزراعة، ويجعل من الصعب على الفلاحين تحقيق أرباح[78]. وهذه كلها أشكال المساس بحقوق الإنسان المكفولة للشعوب الأصلية والفلاحين في تحديد منظوماتهم الغذائية، وتقاسم فوائد التقدم العلمي، واختيار التكنولوجيا الأنسب لهم[79]. لقد قوضت هذه الديناميات حقوق الإنسان المكفولة للجميع في الاستفادة من أفضل المعارف العلمية المتاحة، مثل معارف الشعوب الأصلية ومعارف الفلاحين، وفي التمتع بالحماية من الابتكارات التكنولوجية التي تؤثر سلباً على الفئات الأضعف. وقد أوضحت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في فتواها بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، الأهمية المحورية التي يكتسيها الحق في المعارف العلمية في إطار التزامات الدول المتعلقة بتغير المناخ.

41- وعموماً، يؤثر تركّز نفوذ الشركات في المنظومات الغذائية على حقوق الإنسان على الصعيد العالمي من خلال تعطيل الأسواق المحلية والإقليمية، مما يدفع المزيد من الناس إلى الاعتماد على الأسواق العالمية غير المستقرة وسلاسل الإمداد المعقدة للحصول على أغذية لا تفي بالمتطلبات البيئية ولا تستوفي الشروط اللازمة من الناحية التغذوية. وهذا يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على أولئك الذين يواجهون بالفعل عوائق نظمية تحول دون حصولهم على الغذاء، والذين هم الأشد تضرراً من آثار تغير المناخ وذلك بسبب ما يتعرضون له من أشكال التمييز والتهميش المتقاطعة[80].

42- ويمكن أن يفسر نفوذ الشركات أيضاً الأسباب التي تجعل المنظومات الغذائية لا تحتل مكانة مركزية في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ. هذا ما تبيّنه الأبحاث الأكاديمية من خلال الإشارة إلى «الاستثناء الزراعي» – وهو النزعة إلى التعامل مع الزراعة باعتبارها قطاعاً محصَّناً من الشروط التنظيمية المطبَّقة على الأنشطة الأخرى المُنتجة للانبعاثات، وذلك بداعي الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي والسيادة الوطنية والحساسيات السياسية والتجارة، فضلاً عن تعقيد عملية قياس الانبعاثات الزراعية والتخفيف من آثارها[81]. وقد ساهمت شركات الأغذية الكبرى الشديدة التركّز، التي تملك قدرة كبيرة على التأثير في اتخاذ القرار، والتي مُنحت نفوذاً يجعلها تؤثر تأثيراً غير متناسب في جداول أعمال المفاوضات والمعايير التقنية، في إدامة هذا الاستثناء. وترسّخ هذا الاستثناء أيضاً نتيجة الإعانات والتمويل والقواعد التي تمنح الأفضلية للمنظومات الغذائية عالية الإنتاج، على الرغم من انبعاثاتها واعتمادها على كثافة الطاقة والموارد، فضلاً عن الأضرار البيئية الأخرى التي تسببها[82].

(77) انظر https://grain.org/en/article/7194-the-cost-of-industrial-meat-displacement-conflict-and-environmental-destruction؛ و https://www.worldanimalprotection.org.in/globalassets/pdfs/reports/english/hidden-health-impacts.pdf.

(78) انظر A/80/213.

(79) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 25(2020).

(80) انظر A/80/213 وA/HRC/56/46.

(81) انظر https://doi.org/10.1017/s2047102522000437.

(82) ورقة مقدّمة من Williams.

خامساً- الأنماط الراسخة لانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بشركات الأغذية الكبرى

43- يرتبط الإنتاج الغذائي الصناعي، الذي يعتمد على الوقود الأحفوري والمواد البتروكيماوية، بأنماط موثقة توثيقاً جيداً ومترابطة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان[83]. فهو يتطلب مساحات شاسعة من الأراضي وكميات هائلة من الأعلاف والمياه واليد العاملة والطاقة ورأس المال، ويُحمّل "التكاليف البيئية والاجتماعية" على أطراف خارجية، وهو ما يُترجَم مباشرة إلى آثار سلبية على حقوق الإنسان للعمال والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية، فضلاً عن الفئات ذات الدخل المنخفض والمهمشة. وبالإضافة إلى الآثار التي تترتب في مجال حقوق الإنسان على الصعيد المحلي، تحدث أيضاً آثار سلبية أوسع نطاقاً على حقوق كل فرد في الصحة والغذاء والمياه وبيئة صحية، بما في ذلك مناخ آمن، والحق في التنمية، والحق في تقرير المصير.

44- ومع ذلك، فإن أقل من ثلث شركات الأعمال الزراعية الكبرى تنشر تقييمات شاملة للآثار المترتبة عن أنشطتها في مجال حقوق الإنسان أو تربط الإفصاحات المتعلقة بالمناخ بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لا تزال النُهج المتعلقة ببذل العناية الواجبة التي تشمل صغار المزارعين وتراعي المنظور الجنساني هامشية، وغالباً ما تفشل آليات التظلم المؤسسية في توفير سبل انتصاف فعالة لأصحاب الحقوق المتضررين، بما في ذلك المجتمعات الريفية والشعوب الأصلية[84].

45- ويوجد في جميع المناطق نمط متكرر من عمليات إعادة التوطين القسرية، وفقدان سبل العيش، والنزاعات على الموارد، وهو نمط يُعزى إلى التوسع السريع والواسع النطاق لقطاع الأعمال التجارية الزراعية في ظل غياب تنظيم فعال في مجالي البيئة وحقوق الإنسان، وتقييمات مسبقة[85]، ومشاركة ومشاورات ذات مغزى، وحماية الحقوق المتعلقة بالعمل وبالأراضي[86]. ويقترن هذا النمط باستغلال العمال وتفاقم عدم المساواة، وغالباً ما يؤثر في النساء والمجتمعات المهمشة بشكل غير متناسب[87]. على سبيل المثال، يؤدي الصيد الصناعي، ولا سيما سفن الصيد بشباك الجر التي تضر بالبيئة، إلى تفاقم مشكلة تهجير الصيادين من السكان الأصليين وصغار الصيادين والاستغلال في العمل[88].

46- إن الآثار المترتبة على الحق في الغذاء معروفة جيداً: فقد يؤدي التحول من زراعة الكفاف إلى زراعة المحاصيل التجارية إلى زيادة توافر الغذاء ومصادر الدخل على المدى القصير. ولكنه قد يفضي بمرور الوقت إلى تغييرات في العادات الغذائية والثقافة الغذائية، وإعادة تنظيم العمل في مجال الرعاية، وتراجع إنتاج الأغذية التقليدية، مما يقوض إمكانية الحصول على غذاء كافٍ[89]، ومغذٍ ومناسب ثقافياً على المدى الطويل من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية[90].

47- وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد في تربية الأحياء المائية الصناعية حالياً على دقيق السمك وزيت السمك المستخرجيْن من أنواع الأسماك ذات القيمة التغذوية العالية يثير مخاوف جدية تتعلق بحقوق الإنسان فيما يخص تراجع فرص الحصول على الغذاء[91]. علاوة على ذلك، تُعد الممارسات الزراعية

(83) انظر A/76/237.

(84) ورقة مقدمة من Ekhator وLalude.

(85) انظر A/80/187.

(86) انظر A/HRC/34/49/Add.1 وA/HRC/51/28/Add.1.

(87) مذكرة مقدمة من تحالف Stop Financing Factory Farming.

(88) انظر A/HRC/58/59؛ و https://www.nature.com/articles/s41467-022-28916-2.

(89) انظر A/HRC/55/43/Add.2 وE/C.12/PRY/CO/3.

(90) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 27(2025).

(91) انظر https://changingmarkets.org/campaigns/fishing-the-feed/.

الصناعية السبب الرئيسي لتلوث المياه وأكبر تهديد لإمدادات مياه الشرب لمئات الملايين من الناس، وذلك بسبب الاستخدام المكثف للمبيدات والأسمدة الصناعية، فضلاً عن الطين السائل الذي تخلّفه تربية الماشية المكثفة[92].

48- وغالباً ما تتداخل انتهاكات الحقوق المتعلقة بالعمل، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالأجور والصحة والسلامة المهنية والانضمام إلى النقابات وظروف السكن الخاصة بالعمال، مع الآثار الأوسع نطاقاً على المجتمع في قطاع الأعمال التجارية الزراعية الكبرى. ويرتبط إنتاج اللحوم الصناعي بشكل منهجي بظروف عمل خطرة[93]، ودرجات حرارة قصوى ومواد كيميائية ضارة[94]. وتشكل انتهاكات الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في حرية التعبير مشكلة خاصة بالنسبة إلى الصيادين، الذين تقل نسبة انخراطهم في النقابات مقارنةً بالبحارة والمزارعين. وغالباً ما لا يُعتبر صيادو الأسماك الصغار من المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية[95].

49- ويتركز نحو 60 في المائة من عمل الأطفال على نطاق العالم في قطاع الزراعة، ويرتبط الجزء الأكبر من عمل الأطفال في المنظومات الغذائية الصغيرة الحجم[96]. ومن المهم أن نفهم كيف أن الآثار السلبية للمنظومات الغذائية الصناعية على حقوق الإنسان لصغار المزارعين – التي تتفاقم بسبب التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وتأثيرات تغير المناخ – تدفع الأسر إلى إجبار أطفالها على العمل[97]، مما يزيد من تعرض الأطفال للعنف الجنساني، وزواج الأطفال، والاتجار بهم[98].

50- وتحدث أيضاً انتهاكات لحقوق المرأة في هذا السياق، حيث يؤدي تغير المناخ وممارسات إنتاج الأغذية الاستغلالية إلى تفاقم العنف الجنساني، وتتقاطع هذه الانتهاكات مع عدم المساواة الاقتصادية، وعدم المساواة في الحصول على الأراضي، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مما يحد من قدرة النساء على رفض الظروف الاستغلالية[99]. وعلاوة على ذلك، إن الأدوار القيادية للمرأة والأعمال التي تقوم بها من دون أجر، والتي تعدّ من العناصر الأساسية للممارسات الزراعية المستدامة وتنظيم المجتمعات المحلية، غالباً ما لا تحظى بالانتباه والتقدير الكافيَيْن بسبب هياكل المجتمع الذكوري المتجذرة في المنظومات الغذائية في جميع المناطق[100].

51- وأخيراً، لا بد من النظر في الآثار المتراكمة والمتوارثة عبر الأجيال التي يخلّفها المجمع الصناعي العسكري العالمي على المناخ وحقوق الإنسان بسبب الارتباط الوثيق بالاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري وإنتاج المواد البتروكيماوية لصناعة المتفجرات التي تُستخدم في الحرب الكيميائية. إن الأنشطة العسكرية تؤدي إلى تدمير المنظومات الغذائية، حيث تجعل التربة والنظم البيئية غير صالحة

(92) انظر A/79/190.

(93) انظر https://www.fairr.org/resources/knowledge-hub/working-conditions.

(94) انظر https://www.somo.nl/the-human-cost-of-the-global-meat-industry/.

(95) انظر A/HRC/55/49 وA/HRC/58/59.

(96) انظر: https://openknowledge.fao.org/items/01401b8f-f655-4960-be3c-62f86c7174d0.

(97) انظر A/76/237.

(98) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 26(2023).

(99) انظر https://wangukanjafoundation.org/wp-content/uploads/2025/06/Study-Report-Women-Workers-Experiences-of-SEAH-in-Kenyas-Tea-Industry-FINAL_2025-06-23_01.pdf.

(100) ورقات مقدمة من Robinson، وAntoine، وWomen Engage for A Common Future (منظمة «نساء أوروبا من أجل مستقبل مشترك»).

للاستخدام لعقود طويلة، وتعطل سلاسل إمداد الأسمدة الكيميائية[101]، مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي ويرفع أسعار المواد الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، لا يتم حساب انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة العسكرية وعمليات إعادة الإعمار[102]، ولا التلوث السام وفقدان التنوع البيولوجي[103].

سادساً- التضليل الإعلامي والتعطيل

52- يستخدم عدد كبير من الشركات العاملة في قطاع الأغذية العديد من الاستراتيجيات الواردة في «دليل» شركات الوقود الأحفوري الخاص بالتضليل والتعطيل، وبالتالي تركز على تغير سلوك المستهلك بدلاً من التركيز على مسؤولية المنتِج، سواء فيما يتعلق بالآثار السلبية على البيئة وحقوق الإنسان الناجمة عن العمليات الصناعية والمنتجات فائقة المعالجة، أو فيما يتعلق بالعلاقة بين قطاعي الطاقة والزراعة[104].

53- وقد أظهرت الأبحاث الأكاديمية أن قطاع تربية الماشية في الولايات المتحدة الأمريكية على دراية بمساهمته في تغير المناخ منذ التسعينيات من القرن الماضي، وما انفك منذ ذلك الحين يعرقل الجهود الرامية إلى تغيير الأنماط الغذائية وخفض الانبعاثات الناتجة عن تربية الحيوانات واستخدام الأراضي. وفي الوقت الحالي، تلجأ أكبر 22 شركة تنشط في قطاعي اللحوم والألبان عبر أربع قارات، إلى أساليب التمويه الأخضر والمقاييس المضللة والتأثير السياسي والإعلانات وتشويه الحقائق العلمية، وذلك للتقليل من شأن الآثار المناخية لانبعاثات الميثان الناتجة عن تربية الماشية، بهدف تأخير أي عمل مناخي هادف وإحباطه[105]. وفي الوقت نفسه، يؤدي احتكار حصة كبيرة من السوق في البلدان التي تسجل فائضاً في إنتاج الماشية إلى الإفراط في إنتاج اللحوم والمحاصيل الغذائية[106].

54- وقد أشارت المقررة الخاصة المعنية بالحق في الصحة والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى الاستراتيجيات المتبعة في مجاليْ الإعلان والتسويق من قبل شركات الأغذية والمشروبات لترويج منتجاتها غير الصحية والفائقة المعالجة، والتي غالباً ما تستهدف البلدان ذات الدخل المنخفض والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما الأطفال، الذين يتعرضون لخطر متزايد للإصابة بالسمنة وللاضطرابات في تناول الطعام. وقد تبين أن المعلومات المغلوطة والضغوط التي تمارسها صناعة الأغذية والمشروبات تعرقل جهود الدول الرامية إلى اعتماد قوانين ولوائح وسياسات في مجال الصحة العامة[107].

55- وقد استخدمت شركات الأغذية الكبرى استراتيجيات التضليل الإعلامي لنشر روايات بشأن الآتي:

(أ) أن الأمن الغذائي والعمالة يعتمدان على إنتاج الغذاء على نطاق واسع، على الرغم من الأدلة التي تشير إلى أن المنظومات الغذائية المحلية التي تتبنى الإيكولوجيا الزراعية هي أكثر

(101) انظر A/HRC/52/40.

(102) ورقة مقدمة من Women Engage for A Common Future (منظمة «نساء أوروبا من أجل مستقبل مشترك»).

(103) انظر A/80/174.

(104) انظر https://doi.org/10.1080/09692290.2025.2467394.

(105) ورقة مقدمة من Phoenix Zones Initiative https://link.springer.com/article/10.1007/s10584-021-03047-7؛ و https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/adb6c0.

(106) ورقات مقدمة من غواتيمالا ومالي والمكسيك و Just Food Transition Network.

(107) انظر A/78/185 و A/80/213.

استدامة وقدرة على التكيف واعتماداً على اليد العاملة من حيث توفير فرص عمل مجدية وتحفظ الكرامة[108]؛

(ب) استراتيجيات إزالة الكربون الضيقة النطاق[109]، التي تتجاهل الآثار الكبيرة الأخرى على النظام المناخي وتُعرّض صغار المزارعين والفئات المهمشة لأشكال جديدة من الضعف والأذى[110]؛

(ج) فوائد استخدام البلاستيك (مثل عبوات الأغذية الأحادية الاستخدام والتي ترمز إلى النظافة والنضارة وحرية الاختيار للمستهلك)، والتي تُقدم صورة خاطئة عن فعالية عمليات إعادة التدوير وتكلفتها المعقولة وآثارها السلبية على حقوق الإنسان[111]؛

(د) الحط من قيمة الحلول المجتمعية والإيكولوجيا الزراعية[112].

56- لقد نُشرت هذه الروايات بممارسة الضغط، ولا سيما خلال الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[113]، وفي مفاوضات الأمم المتحدة بشأن معاهدة تتعلق بالمواد البلاستيكية[114]. واعتمدت الشركات المنتجة للمواد البتروكيماوية على شراكات متعددة الأطراف تقودها شركات القطاع وتركز على قضايا محددة، وذلك لاحتواء المطالب من أجل التغيير التي قد تفضي إلى تشكيل جبهة ضد الإفراط في الإنتاج والاستهلاك: فمن خلال هذه الشراكات، تُصوَّر الشركات المنتجة للمواد البتروكيماوية على أنها جهات لا غنى عنها لحل المشاكل في سياق التحول الطاقي، بدلاً من أن تكون هدفاً لعملية التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري[115]. وقد أكد المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء أن التحالفات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين يمكن أن تشكل وسيلة يستخدمها تكتل صناعي لممارسة تأثير غير مبرر على عمليات الأمم المتحدة[116]. وتشير الأبحاث الأكاديمية أيضاً إلى أن مثل هذه التحالفات يمكن أن تساعد في الحصول على التمويل وفي استيعاب المقترحات الإصلاحية[117].

57- ومن بين الأساليب الأخرى التي يلجأ إليها القطاع ممارسات تسويقية تنشر ادعاءات كاذبة في مجالي الصحة والتغذية، وتستهدف الأطفال بشكل مباشر[118]، وتخلق انطباعاً زائفاً بالتزام الشركات بالمسؤولية البيئية والاجتماعية[119]. فقد كشف تحليل أكاديمي أن منتجي مواد البيرفلوروألكيل والبوليفلوروألكيل («المواد الكيميائية التي تبقى إلى الأبد») كانوا يعلمون بالفعل في السبعينيات من القرن

(108) انظر https://www.science.org/doi/10.1126/science.aba7357؛ والورقة المقدمة من شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء.

(109) انظر https://doi.org/10.1016/j.eist.2022.04.005.

(110) انظر https://doi.org/10.2139/ssrn.4534120.

(111) انظر https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09692290.2026.2642934#abstract.

(112) ورقتان مقدمتان من المقدمة من Instituto Linha D'Água و Comisión de Derechos Humanos de la Ciudad de México.

(113) انظر https://www.desmog.com/2025/11/18/more-than-300-lobbyists-for-industrial-agriculture-are-attending-cop30/.

(114) انظر https://www.ciel.org/news/fossil-fuel-and-chemical-industry-influence-inc4/.

(115) انظر https://doi.org/10.1016/j.erss.2022.102880؛ و https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2024.108261.

(116) انظر A/76/237.

(117) انظر https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09692290.2026.2642934#abstract.

(118) انظر A/80/213.

(119) ورقات مقدمة من Global Climate and Health Alliance، وGlobal Human Rights Centre، و Instituto LinhaD'Água.

الماضي أن هذه المواد «شديدة السمية عند استنشاقها ومعتدلة السمية عند تناولها»[120]. وبدلاً من الكشف عن هذه المعلومات، ألّفت هذه الشركات دراسة أكاديمية نسبتها إلى جهات أخرى، قدمت أدلة غير دقيقة بشأن سلامة المنتجات لمدة 25 عاماً[121].

58- وتقوض جميع أشكال التضليل الحق في الحصول على المعلومات، والحق في المعرفة العلمية، والحق في التعليم، مما يحول دون الممارسة الفعلية للحق في المشاركة في صنع القرار والحق في الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة[122]. لذا، يجب أن تتخذ الدول تدابير تنظيمية تدريجية[123] لضمان مساءلة الشركات، بما في ذلك حظر الإعلانات التي تروج للوقود الأحفوري، بما يشمل الصناعات البتروكيماوية وأي شركات زراعية تدعم التوسع في استخدام الوقود الأحفوري[124].

59- هذه الممارسات التي تراكمت على مدى عقود أعاقت حماية الحق في الحياة والسلامة الشخصية والصحة، وقوضت العمليات الديمقراطية[125]. وكما أوضحت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في فتواها بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، ينبغي أن تُلزم التشريعات الوطنية السلطات العامة، وكذلك وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية، بالامتناع عن نشر المعلومات المضللة. ونظراً لخطورة أزمة المناخ، ينبغي أن تتخذ الدول أيضاً جميع التدابير القانونية المتاحة لمحاسبة الشركات على نشر المعلومات المضللة، مع الحرص في الوقت نفسه على صون حرية التعبير وتجنب ممارسة الرقابة.

سابعاً- إعادة ترتيب أولويات العمل المناخي

60- أدى التقدم المحدود الذي أُحرز في مجال المنظومات الغذائية في إطار النظام الدولي لتغير المناخ إلى تهميش الجوانب الحاسمة للعمل الفعال في مجال المناخ. وعلى الرغم من أن قرارات الدول بشأن مناطقها البرية والبحرية غالباً ما تُعتبر مسألة داخلية بحتة، فإن علم المناخ (بما في ذلك ما يتعلق بالتربة باعتبارها بالوعات كربون ونقاط تحول) وعلوم صحة الكوكب تُظهر بوضوح أن لهذه القرارات تداعيات على البلدان الأخرى وعلى النظام المناخي برمته. وتتجلى هذه الروابط أيضاً في المطالب التي يطرحها السكان الأصليون والفلاحون والأطفال جيلاً بعد جيل. وهي تتوافق توافقاً تاماً مع أحدث ما توصلت إليه المعرفة العلمية لحماية التنوع البيولوجي والمياه والتربة باعتبارها جزءاً من النظام المناخي[126]، كما أكدت ذلك محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، وكذلك محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في فتواها بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان.

61- ولا تزال الآثار المناخية لإنتاج الغذاء الناجمة عن تدهور التربة وإزالة الغابات مهملة في السياسات المناخية[127]. فالتربة تحتوي على كمية من الكربون تزيد بنحو 1,8 مرة عن تلك الموجودة في

(120) انظر https://doi.org/10.5334/aogh.4013.

(121) انظر https://doi.org/10.1016/j.envsci.2025.104160؛ و-https://www.ciel.org/reports/science-denial-toxic-chemical-regulation/.

(122) انظر A/HRC/59/42.

(123) ورقات مقدمة من البرازيل ومالي والمكسيك.

(124) انظر A/HRC/61/68 و-https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/statements/stm-sr-climate-change-fossil-fuel-ad-bans-protect.pdf.

(125) انظر A/HRC/61/64.

(126) انظر https://www.ipbes.net/transformative-change-assessment.

(127) انظر https://www.unccd.int/resources/global-land-outlook/overview.

الغلاف الجوي، وتزيد بين 2,3 و3,3 مرات عن الكمية الموجودة في الغطاء النباتي البري العالمي[128]. ومع ذلك، من المتوقع أن تتزايد تعرية التربة على الصعيد العالمي نتيجة لتغير المناخ[129]، مما يؤدي إلى انخفاض غلات المحاصيل وقدرة التربة على تخزين وتدوير الكربون والمغذيات والمياه[130]. ويساهم تدهور صحة التربة في فقدان العناصر المغذية الموجودة في الأغذية، فضلاً عن تلوث الهواء، وزيادة التعرض للكوارث الطبيعية، وظهور الجزر الحرارية الحضرية[131]. ويُصنَّف نحو 33 في المائة من الأراضي على أنها متدهورة[132]. ويُقدَّر أن معدل تعرية التربة الناجمة عن الزراعة الصناعية وتربية الماشية، بما في ذلك الإفراط في الزراعة والرعي المفرط وإزالة الغابات، يزيد بمقدار يتراوح بين 10 و100 ضعف عن معدل تكوين التربة الطبيعي[133]. ولا يمكن عملياً تدارك آثار فقدان التربة، لأن تجدد سنتيمترين إلى ثلاثة سنتيمترات من التربة قد يستغرق 000 1 سنة تقريباً[134].

62- ويُعد إنتاج الغذاء السبب الرئيسي وراء إزالة الغابات، حيث يمثل التوسع الزراعي نحو 90 في المائة من التغيرات التي طرأت على الغطاء الحرجي العالمي بين عامي 2000 و2018[135]. وتؤدي إزالة الغابات إلى إطلاق فوري للكربون المخزن في النباتات والتربة، بينما تقضي في الوقت نفسه على القدرة على احتجاز الكربون في المستقبل[136]، وتؤدي إلى اضطراب أنماط هطول الأمطار في المنطقة، وتؤثر على الأمن الغذائي على المدى الطويل[137]. وتقوض هذه الآثار جميعها الحق في الغذاء والحق في المياه والحق في الصحة والحق في بيئة صحية.

63- علاوة على ذلك، لا تُراعَى مسألة الحد من هدر الأغذية في المساهمات المحددة وطنياً[138]، حيث يُهدر نحو 1,3 بليون طن من الأغذية كل عام، وهو ما يعادل انبعاثات ثالث أكبر بلد من حيث الانبعاثات في العالم[139]. ويحدث حوالي 54 في المائة من هدر الأغذية في مراحل الإنتاج والحصاد والتخزين في قطاع إنتاج الأغذية على نطاق واسع[140]. ويؤدي فاقد الأغذية بعد الحصاد إلى انخفاض دخل 470 مليون مزارع صغير بنسبة 15 في المائة، لا سيما في البلدان النامية[141].

64- إن التحول إلى نظم غذائية صحية وكافية من الناحية التغذوية وقائمة بشكل أساسي على النباتات، إلى جانب تحسين الإنتاجية الزراعية والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي[142]، من شأنه أن

(128) انظر https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/02/WG1AR5_Chapter06_FINAL.pdf.

(129) انظر https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S 0012825222000058.

(130) انظر A/HRC/53/47.

(131) انظر https://earth.org/new-report-reveals-crucial-links-between-soil-quality-and-human-health-calls-for-global-action/؛ والورقة المقدمة من Global Climate and Health Alliance.

(132) A/80/213، الفقرة 31.

(133) انظر https://www.ipcc.ch/srccl/chapter/summary-for-policymakers/.

(134) انظر A/79/190.

(135) انظر https://www.nature.com/articles/s41598-024-65397-3؛ والورقات المقدمة من كولومبيا والسلفادور وغواتيمالا ومالي والمكسيك.

(136) انظر https://www.fao.org/statistics/highlights-archive/highlights-detail/forest-emissions-and-removals.-global--regional-and-country-trends/en.

(137) انظر https://wwf.panda.org/discover/our_focus/food_practice/sustainable_production/soy/.

(138) انظر https://wedocs.unep.org/items/c16b67ca-df9e-47f1-9d6a-8032db79440c.

(139) انظر https://www.un.org/en/climatechange/science/climate-issues/food.

(140) انظر www.unep.org/resources/report/unep-food-waste-index-report-2021.

(141) انظر A/80/213.

(142) انظر A/HRC/52/44.

يقلل انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن المنظومات الغذائية بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2050 مقارنةً بمستويات عام 2020، ويحسّن في نفس الوقت النتائج التغذوية[143]، ويقلل من استخدام الأراضي والمياه، ويحد من الأترفة[144]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتدخلات التغذوية أن تعزز قدرة الفئات الأضعف على الصمود[145]. ولما كانت الممارسات الغذائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الثقافية[146]، ينبغي أيضاً دعم تربية الحيوانات على نطاق صغير وفي مراع حرة وبأساليب مستدامة بيئياً[147].

65- علاوة على ذلك، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل جداً في مجال السياسات المناخية المتعلقة بالمنظومات الغذائية المائية[148]. فالإفراط في صيد الأسماك يعطل دور الكائنات البحرية في دورة الكربون في المحيطات، ويلحق أضراراً بقاع البحر الغني بالكربون، فضلاً عن مساهمته في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة من خلال استخدام الوقود[149]. وتتسبب تربية الأحياء المائية في انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة لإنتاج الأعلاف ونقلها[150]، واستهلاك الطاقة في المزارع[151]، وتدمير النظم البيئية التي تؤمّن احتجاز الكربون مثل غابات المانغروف[152]. وتقوّض هذه الآثار حق الجميع في التمتع ببيئة صحية، وحقوق الشعوب الأصلية وصغار الصيادين والمجتمعات الساحلية ذات الدخل المنخفض في الغذاء والعمل والثقافة[153].

66- وبدلاً من ذلك، إن معالجة المسائل المطروحة من منظور المنظومات الغذائية تساعد على أخذ أوجه الترابط بين القطاعات في الاعتبار من حيث التفاعل بين تدخلات العمل المناخي في البر وفي البحر، مثل الترابط بين النظم الإيكولوجية، والترابط في سلاسل الغذاء، والتفاعلات المتعلقة بسبل العيش، والتأثيرات التفاعلية للمناخ. فعلى سبيل المثال، توفر الزراعة البرية العلف اللازم لتربية الأحياء المائية، وهو ما قد يخفف بدوره جزئياً من الضغط الذي تمارسه أنشطة الصيد على الأرصدة السمكية البرية، والذي لولا ذلك لكان سيؤدي إلى تحويل مساحات إضافية من الأراضي الزراعية. ويؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر على الزراعة وإمكانية الوصول إلى مصايد الأسماك[154]. لذلك، يتعين على السلطات العامة أن تكون قادرة على توقع الكيفية التي تنقل بها التفاعلات بين القطاعات التغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عبر النظم الإيكولوجية المائية والبرية ونظم إنتاج الغذاء[155].

67- ويمثل الرعي مجالاً آخر من المجالات ذات العلاقة بالمنظومات الغذائية التي لا تحظى حالياً بالاهتمام الكافي في السياسات المناخية. فالتقييمات المناخية تعتمد كثيراً على بيانات تقييم دورة الحياة

(143) انظر https://eatforum.org/wp-content/uploads/2026/03/2025-EATLancet_Summary-for-and-with-Policymakers.pdf؛ وكذلك الورقات المقدمة من البرازيل و Geneva Interfaith Forum on Climate Change, Environment and Human Rights.

(144) انظر https://www.ipcc.ch/srccl/chapter/chapter-5/.

(145) تقرير مقدم من حركة Scaling Up Nutrition.

(146) انظر https://academic.oup.com/oocc/article/5/1/kgae024/7942019.

(147) انظر https://doi.org/10.1007/978-1-4614-6723-6_3.

(148) انظر A/78/202.

(149) انظر https://www.nature.com/articles/s44183-024-00053-x#ref-CR6.

(150) انظر: https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(25)01201-2/fulltext.

(151) انظر https://www.nature.com/articles/s41598-020-68231-8.

(152) ورقة مقدمة من Brighter Green.

(153) ورقة مقدمة من Aquatic Life Institute.

(154) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 26(2022)، الفقرة 56.

(155) انظر A/HRC/58/59 و https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10,1111/gcb.13873.

المستمدة أساساً من نظم تربية الماشية الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وغالباً ما تتجاهل الأبعاد البيئية والاجتماعية والمتعلقة بسبل العيش التي تتسم بالأهمية في إنتاج الماشية في مناطق المراعي حيث تكون زراعة المحاصيل محدودة[156]. ويمكن أن يسهم الرعي في إدارة النظم البيئية والأمن الغذائي، مع ترك بصمة كربونية ضئيلة أو معدومة، ودون الاعتماد على مدخلات علفية خارجية. ومن خلال التنقل والمرونة في إدارة القطعان، يتمكن الرعاة من الاستجابة بفعالية لتقلبية المناخ، مما يقلل الضغط على النظم البيئية الهشة ويعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات، وبذلك تتجسد منظومة غذائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ[157]. بيد أن الأنشطة الرعوية تواجه تحديات بسبب السياسات والحوافز المالية التي تفرض حدوداً إدارية ثابتة في مجال إدارة الأراضي، وتلزم بتقديم الخدمات في نقاط ثابتة، وتشترط الحصول على العديد من الوثائق، وهو ما لا يتوافق مع نمط الترحال[158]. لذلك، فإن حماية حقوق التنقل التقليدية والحقوق الإقليمية مسألة ضرورية لمبادرات الشعوب الأصلية والرعاة الآخرين الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتعود بالفائدة على حق الجميع في بيئة صحية[159].

68- وبشكل أعم، من الجدير بالذكر أن علوم شعوب الأصلية والمعارف المحلية – التي يعتبرها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية عنصراً أساسياً في تحويل المنظومات الغذائية – لا تحظى بالاهتمام الكافي في السياسات المتعلقة بالمناخ. وتشير التقييمات الأكاديمية للأعمال المشتركة في مجال الزراعة المنجزة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى وجود نزعة نحو تفضيل المعارف التكنوقراطية والموجهة نحو الإنتاجية، مما يؤدي إلى تكرار التفاوتات في موازين القوة فيما يتعلق بأشكال المعرفة ونماذج التنمية التي تُعتبر مشروعة. هذا التحيز يقوض حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والفلاحين، فضلاً عن حق كل فرد في الاستفادة من المعارف العلمية. وتؤثر التصورات المتعلقة بصحة النظم المعرفية المتنوعة على السياسات المتعلقة بملكية الأراضي والموارد واستخدامها وإدارتها[160]. وتؤدي أيضاً إلى إهمال حماية حقوق حيازة الأراضي والموارد، والتقليل من أهمية الإجراءات الرامية إلى مكافحة احتكار الموارد[161]، وهما شرطان أساسيان لضمان إنتاج العلوم والمعارف المحلية للشعوب الأصلية ونقلها من جيل إلى جيل[162]. وكما أوضحت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في فتواها بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، يُعتبر الحصول على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان في سياق أي عمليات استكشاف واستغلال للموارد الطبيعية في أراضي الشعوب الأصلية أو المجتمعات القبلية مسألة تندرج بوضوح ضمن نطاق «المصلحة العامة».

(156) انظر https://www.fao.org/newsroom/detail/in-a-world-searching-for-solutions-to-the-interconnected-climate--biodiversity--and-land-degradation-crises--rangelands-and-pastoralists-are-part-of-the-answer--fao-animal-production-and-health-expert/en.

(157) انظر https://www.fao.org/newsroom/detail/in-a-world-searching-for-solutions-to-the-interconnected-climate--biodiversity--and-land-degradation-crises--rangelands-and-pastoralists-are-part-of-the-answer--fao-animal-production-and-health-expert/en.

(158) ورقة مقدمة من International Organization for Nomadic Health.

(159) انظر E/C.19/2026/3.

(160) انظر https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/b207367a-880e-412a-afdd-955fa943a518/content.

(161) انظر A/HRC/60/33 و A/HRC/61/51.

(162) انظر https://openknowledge.fao.org/items/c1fae3bd-7e08-4985-b406-e103087b2bb5؛ و https://www.ipcc.ch/srccl/chapter/chapter-5/؛ والورقة المقدمة من مالي.

69- ويمثل التنوع البيولوجي – بدءاً من المستوى الجيني وصولاً إلى مستويات النظم الإيكولوجية والمحيط الحيوي – أحد الجوانب الأخرى من العمل المناخي الفعال التي غالباً ما لا تحظى بالأولوية. فمن أبرز مواطن الضعف في المنظومات الغذائية، الاعتماد على قاعدة ضيقة ومتجانسة وراثياً للمحاصيل الرئيسية، مما ينذر ببلوغ نقطة تحول على المستوى البيئي. إن فقدان أنواع معينة من النباتات المحلية في المناطق الزراعية التي تم تغيير طبيعتها يؤدي إلى زوال الموائل ومصادر الغذاء الضرورية لأنواع الملقِّحات المحلية المتخصصة والميكروبات المفيدة في التربة[163]. ويؤدي تدهور النظم البيئية بشكل مباشر إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، وزيادة ندرة المياه، وتفاقم التعرض للصدمات المناخية[164]. ونتيجة لفقدان التنوع البيولوجي يضطر المزارعون إلى زيادة الاعتماد على المدخلات الكيميائية المشتقة من الوقود الأحفوري، مما يؤدي بدوره إلى تسريع وتيرة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وينتج عن ذلك انتهاكات لحقوق الإنسان للأطفال والأجيال القادمة، حيث سيرثون مناخاً غير آمن ومنظومة غذائية عاجزة عن التجدد الذاتي.

ثامناً- إعادة ترتيب أولويات التعاون الدولي

70- في الوقت الحالي، لا يولي التعاون الدولي في مجال المناخ والتمويل الدولي للعمل المناخي الأولوية للمنظومات الغذائية، وحتى عندما يحصل ذلك، فإن التركيز يكون على الشركات الكبرى، على الرغم من الأضرار التي تسببها هذه الشركات للمناخ وغيره من المجالات[165]. ونتيجة لذلك، يدعم القطاع المالي زيادة الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يجعل المجتمعات أكثر عرضة لارتفاع الأسعار ونقص الإمدادات على الصعيد الدولي (من الوقود والأسمدة والمواد الغذائية)، وأقل قدرة على التكيف بشكل عام في سياق تغير المناخ والأزمات الأخرى.

71- وفيما يتعلق بالإعانات، فإن نحو تريليون دولار من الإعانات يُخصص سنوياً لدعم الزراعة الصناعية[166]. ومن أصل 540 بليون دولار من الإعانات، تصل النسبة التي تؤدي إلى تشويه الأسعار أو تضر بالتنوع البيولوجي والمناخ وصحة الإنسان إلى 87 في المائة. وقد خُصصت غالبية الإعانات الزراعية العالمية لسلع أساسية مثل لحم البقر والحليب والأرز، وهي السلع المسؤولة عن ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة[167]. وتنطبق نفس الاعتبارات على الإعانات المخصصة لمصايد الأسماك[168]. وهذا يشكل إخلالاً بالتزام الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير أقصى قدر ممكن من الموارد لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الفئات الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ والأقل مسؤولية عن الانبعاثات، بما في ذلك خارج أراضيها[169]. وينبغي أن تسعى السياسات المالية، بما في ذلك السياسات الضريبية[170] المتعلقة بالغذاء، إلى إزالة التشوهات الناجمة عن الإعانات، وأن تلبي الحاجة إلى إزالة الكربون والتخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري وإزالة السموم من المنظومات الغذائية، فضلاً عن تعزيز الغذاء الصحي والمستدام من خلال التحول القائم على حقوق الإنسان[171].

(163) انظر https://www.science.org/doi/10.1126/sciadv.adh0756؛ والورقات المقدمة من السلفادور وغواتيمالا والمكسيك.

(164) انظر: https://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(25)01201-2/fulltext.

(165) ورقة مقدمة من شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء – بلجيكا.

(166) انظر https://doi.org/10.1787/5KGCH21WKMBX-EN.

(167) انظر https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/05983446-7ad7-4ea5-9257-fda5e186467f/content.

(168) انظر https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/reel.12477.

(169) ورقة مقدمة من شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء – بلجيكا.

(170) ورقة مقدّمة من المكسيك.

(171) انظر A/HRC/53/47.

72- وفيما يتعلق بالتمويل الدولي، تحتاج منظومات الأغذية الزراعية العالمية إلى ما لا يقل عن تريليون دولار سنوياً للانتقال إلى مسار يحصر الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية، إلا أن التدفقات الحالية غير كافية[172]. فلم تتلق قطاعات تربية الماشية ومصايد الأسماك والغابات وإنتاج المحاصيل سوى 4 في المائة من إجمالي تمويل التنمية المرتبط بالمناخ في عام 2023. وتُقدَّر فجوة تمويل إجراءات التكيف في قطاعي صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية لجميع البلدان النامية بنحو 4,8 بلايين دولار سنوياً، حتى عام 2030[173].

73- ولم تتلق البلدان منخفضة الدخل سوى 5 في المائة من التمويل المخصص لمواجهة تغير المناخ في قطاع الأغذية الزراعية في عام 2023. وغالباً ما يُبدي المانحون رغبة محدودة في تمويل مبادرات خفض انبعاثات غازات الدفيئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وهو ما يتعارض مع طموحات هذه الدول كما هي معلنة في مساهماتها المحددة وطنياً، للتخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري في سلاسل الإمداد[174]. وهذا يشكل إخلالاً بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان خارج نطاق إقليمها[175]، وبالتزاماتها بموجب القانون البيئي الدولي بتوفير التمويل للبلدان النامية، كما أوضحت محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. وينبغي أن تكفل البلدان المتقدمة توفير تمويل دولي كافٍ، في شكل تخفيف عبء الديون[176] ومنح[177]، للبلدان الأقل مسؤولية عن تغير المناخ، والتي هي في الوقت نفسه الأكثر تضرراً منه، من أجل تحويل منظوماتها الغذائية.

74- ولا يستطيع صغار المزارعين عموماً الحصول على التمويل المخصص لمواجهة تغير المناخ بسبب نظم التمويل المفرطة في التعقيد والمجزأة، والتي لا تتوافق مع احتياجاتهم[178]. لذا، لا بد من إعطاء الأولوية لنماذج التمويل التشاركي ومعالجة مشكلة عدم تكافؤ الفرص المتاحة للنساء والشعوب الأصلية وصغار المزارعين فيما يتعلق بالحصول على الائتمان والتمويل بغية تحويل الاستثمارات نحو منظومات غذائية قائمة على الإيكولوجيا الزراعية ومتجذرة في السياق المحلي وشاملة اجتماعياً[179].

75- وبشكل عام، إن الدين العام، والطابع التنازلي للضريبة، ونقص التمويل المباشر للمنظمات المجتمعية، كلها عوامل تحد من القدرة على التصدي بفعالية للأسباب المتشابكة لعدم الاستقرار المناخي وانعدام الأمن الغذائي[180].

76- وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، زادت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف حصتها من التمويل المناخي العام المخصص للمنظومات القائمة على الإيكولوجيا الزراعية من 28 في المائة إلى 43 في المائة بين عامي 2014 و2023، متجاوزةً بذلك المانحين الثنائيين. وعلى الرغم من سريان المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[181]، غالباً ما تعتمد المؤسسات المالية على الضمانات

(172) ورقة مقدمة من المملكة العربية السعودية.

(173) انظر https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd1588en.

(174) ورقة مقدمة من جماعة المحيط الهادئ.

(175) ورقتان مقدمتان من ملديف وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء – بلجيكا.

(176) ورقتان مقدمتان من Rural Women's Assembly وDhingra.

(177) انظر https://futureoffood.org/wp-content/uploads/2025/05/ga_climatefinancereport_2024.pdf.

(178) ورقة مقدمة من منظمة Proforest.

(179) انظر https://doi.org/10.59117/20.500.11822/42230.

(180) الورقات المقدمة من مالي والمكسيك وInstituto Linha D'Água.

(181) انظر A/HRC/53/24/Add.4.

التي تقدمها الشركات أو على خطط محدودة النطاق للإدارة البيئية والاجتماعية، بدلاً من المطالبة بإجراء تقييمات شاملة لمدى الالتزام ببذل العناية الواجبة في مجالات المناخ والبيئة وحقوق الإنسان[182]. كما تفرض شروطاً على الحكومات في مجال المالية العامة، بما في ذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية، للحصول على التمويل، وهو ما من شأنه أن يحول دون تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة. ونتيجة لذلك، فإن ممارسات الأعمال التجارية الزراعية التي تتعارض مع استقرار المناخ وحماية حقوق الإنسان لا تزال تُعتبر أمراً عادياً وتتمتع بالدعم المالي[183].

تاسعاً- إعادة بناء المنظومات الغذائية من أجل مناخ آمن

77- تشكل جميع الأضرار البيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان، المترابطة والمتوارثة عبر الأجيال، التي تسببها الشركات الغذائية الكبرى مصدراً رئيسياً لتغير المناخ، وهي بدورها تتفاقم بفعل تفاقم تغير المناخ. وتعكس هذه الاضرار الأسباب الجذرية المشتركة لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، فإن شركات الأغذية الكبرى التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري تُحدث تأثيراً سلبياً على حقوق الإنسان في الحياة، والسلامة الجسدية، والصحة، والغذاء، والمياه، والبيئة الصحية، والتنمية، وتقرير المصير، على الصعيدين المحلي والعالمي. وهذا يؤدي إلى تفاقم التفاوت الاقتصادي، مع ما يترتب على ذلك من آثار تمييزية على الأطفال والفتيات والنساء، والمجتمعات المحلية التي تقف على الخطوط الأمامية والأكثر عرضة للتأثر، والعمال، والفلاحين، والشعوب الأصلية.

78- وكما أوضحت محكمة العدل الدولية في فتواها، تقع على عاتق جميع الدول التزامات صارمة ببذل العناية الواجبة للحيلولة دون إلحاق ضرر جسيم بالبيئة، بما في ذلك النظام المناخي – سواء أكان ذلك في شكل انبعاثات غازات الدفيئة أم في شكل أضرار تلحق ببالوعات الكربون. وتتسم هذه الالتزامات بطابع عرفي، وهي ناشئة عن المعاهدات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي والمحيطات والتصحر وحقوق الإنسان، وهي واجبة للمجتمع الدولي برمته (التزام تجاه الكافة). لذلك، فإنها تنطوي على التزامات تهدف، من خلال التنظيم والرصد الفعالين، إلى منع انبعاثات غازات الدفيئة والأضرار البيئية الأخرى التي تسببها شركات الأغذية الكبرى، نظراً لاعتماد هذه الشركات على التوسع في استخدام الوقود الأحفوري وإنتاجه واستهلاكه والإعانات ذات الصلة.

79- وعلاوة على ذلك، أوضحت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، في فتواها بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، أن التزام الدول بالحيلولة دون إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالبيئة هو التزام لا يجوز الاستثناء منه (قاعدة آمرة)، استناداً إلى المبدأ العام للأثر الفعلي في القانون الدولي. ويمكن تبرير هذا الاستنتاج بالاستناد إلى الأضرار البيئية العامة التي ترقى إلى مستوى انتهاكات الحق في تقرير المصير[184]. ولمنع وقوع أضرار بيئية لا رجعة فيها، شددت محكمة البلدان الأمريكية على التزام الدول بوضع نماذج للتنمية المستدامة تحترم حدود الكوكب، وتعترف بالدور الأساسي لسلامة النظم الإيكولوجية وفعاليتها على المدى الطويل، وتضمن توفر الموارد الحيوية للأجيال الحالية والمقبلة من خلال أدوات قانونية متسقة وفعالة فيما يتعلق بالوقود الأحفوري والزراعة وتربية الماشية وإزالة الغابات وغيرها من أشكال استخدام الأراضي في القطاعات المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة، سواء داخل أراضيها أو خارجها. وينبغي أن تعمل نماذج التنمية المستدامة هذه بشكل مستمر على تعزيز رفاهية الإنسان، وحماية حقوق

(182) A/80/187، المرفق الأول.

(183) ورقة مقدمة من تحالف Stop Financing Factory Farming.

(184) انظر A/HRC/59/42.

الإنسان والبيئة، وتجنب الاعتماد على حلول تكنولوجية لم تثبت فعاليتها وغير كافية لضمان بذل العناية الواجبة على نحو صارم.

80- وقد أقرت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أيضاً بأن حماية المعارف العلمية للشعوب الأصلية ومعارف الفلاحين، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من منظوماتهم الغذائية القائمة على الإيكولوجيا الزراعية، أمر لا غنى عنه لحماية حقوق الإنسان للجميع في سياق أزمة المناخ. وبعبارة أخرى، إن حماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والفلاحين والرعاة وصغار الصيادين حمايةً فعالةً – والتعامل باحترام مع النظم المعرفية الخاصة بهم – أمران ضروريان لوضع نماذج تنمية مستدامة في وقت تواجه فيه المنظومات الغذائية حالةً من عدم الاستقرار الهيكلي.

ألف- إزالة الكربون من المنظومات الغذائية ووضع حد لاعتمادها على الوقود الأحفوري وتخليصها من السموم

81- يجب أن يعكس العمل المناخي الفعال أعلى مستوى ممكن من الطموح على صعيد كل دولة في حماية النظام المناخي بجميع مكوناته، وأن تولي الاعتبار الواجب للآثار طويلة الأجل، بما في ذلك حقوق الإنسان للأطفال والأجيال القادمة، على النحو الذي أوضحته محكمة العدل الدولية. وبالتالي، ينبغي ألا تقتصر مطالب الدول على إزالة الكربون من المنظومات الغذائية فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً وضع حد لاعتمادها على الوقود الأحفوري وتخليصها من السموم. كما ينبغي أن تمنع هدر الأغذية وأن تدعم أنماط التغذية الصحية والتي تعتمد اعتماداً أكبر على الأغذية النباتية، وذلك في إطار العمل المناخي وحماية حقوق الإنسان.

82- وينبغي أيضاً أن تلغي الدول جميع الحوافز المالية والضريبية والقانونية التي تتمتع بها المنظومات الغذائية التي تضر بالمناخ، وأن توفر سبل انتصاف فعالة للتعويض عن الأضرار الحاصلة بالفعل. وبالتالي، ينبغي اعتبار الإعانات وغيرها من أشكال الدعم العام والخاص المقدمة للصناعات البتروكيماوية والقطاعات الأخرى في المنظومات الغذائية التي تعتمد على الوقود الأحفوري شكلاً من أشكال الدعم المقدم للوقود الأحفوري، وهو ما قد يشكل، كما أشارت محكمة العدل الدولية، فعلاً غير مشروع دولياً وقد يقوض التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بضمان توفير أقصى قدر ممكن من الموارد لحماية حقوق الإنسان.

83- ويجب على الدول ذات الانبعاثات العالية تاريخياً أن تأخذ زمام المبادرة، مع إبداء أعلى مستوى ممكن من الطموح في التنفيذ على الصعيدين المحلي والخارجي، وفي الحرص على إقامة تعاون دولي يستجيب لاحتياجات الدول وأصحاب حقوق الإنسان الذين تضرروا أكثر من غيرهم من تغير المناخ، والذين يتحملون أقل قدر من المسؤولية عنه.

باء- يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لمحاسبة شركات الأغذية الكبرى التي تدعم وتوسع الاقتصاد القائم على الوقود الأحفوري

84- يجب أن تستخدم الدول جميع الأدوات القانونية المتاحة للحد من احتكار الشركات للنفوذ والتمويل والموارد الطبيعية، ومنع التضليل الإعلامي وعرقلة جهود مكافحة تغير المناخ في جميع منظومات الغذاء، وذلك في إطار عملية التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري في اقتصادات العالم. ويستند هذا الواجب إلى التزامات راسخة بحماية الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أصبح الوفاء بهذه الالتزامات أكثر إلحاحاً بسبب مساهمة هذه الشركات في أزمة المناخ.

85- وقد أشارت الأبحاث الأكاديمية والمساهمات التي استند إليها هذا التقرير إلى أن الأنشطة التي تضطلع بها شركات الأغذية الكبرى لدعم الحلول الذكية مناخياً، ونُهُج الاقتصاد الدائري، وحتى النظم القائمة على الإيكولوجيا الزراعية[185]، هي أنشطة غير فعالة ومضللة؛ فهذه الشركات تواصل استخدام مدخلات مرتبطة بالوقود الأحفوري أو تظل معتمدة على الوقود الأحفوري بطرق أخرى[186]. وستقوم المقررة الخاصة، في تقرير سيصدر قريباً، بتحليل هذه التقنيات وغيرها من التقنيات المتعلقة بالمناخ، مع مراعاة مجموعة واسعة من المجالات العلمية والأدلة المتعلقة بالتضليل الإعلامي.

86- وفي نهاية المطاف، وكما هو وارد في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تقع على عاتق الشركات الكبرى التي تنشط في المجالين الكيميائي والغذائي مسؤولية دولية تتمثل في احترام حقوق الإنسان من خلال إجراء تحول يهدف إلى الحصول على أشكال جديدة من المواد الأولية بدلاً من الوقود الأحفوري والمواد الكيميائية الضارة[187].

جيم- إعطاء الأولوية للإيكولوجيا الزراعية وصيد الأسماك القائم على النظم الإيكولوجية بقيادة الشعوب الأصلية والفلاحين والنساء كجزء من العمل المناخي

87- أشار المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، منذ عام 2011، إلى أن الإيكولوجيا الزراعية تتفوق على استخدام الأسمدة الكيميائية في تعزيز إنتاج الغذاء في المناطق التي يعيش فيها الجياع، مع ما يترتب على ذلك من فوائد في مجالي المناخ والحد من الفقر. ودعا إلى دعم معارف وتجارب الشعوب الأصلية والفلاحين، بما في ذلك من خلال العمل على زيادة دخلهم[188]. وقد تم تأكيد هذه الأولوية من قبل خبراء حقوق الإنسان الآخرين التابعين للأمم المتحدة، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[189]، وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، وفي إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[190]، وكذلك من قبل لجنة EAT-Lancet، وذلك بهدف إيجاد منظومات غذائية صحية وآمنة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما يعود بالنفع على الجميع.

88- وبالتالي، ينبغي أن تولي الحكومات والمؤسسات المالية الدولية الأولوية لتقديم الدعم القانوني والمالي لممارسات الإيكولوجيا الزراعية التي يقودها السكان الأصليون والفلاحون والنساء وللتحول نحو هذه النظم[191]، بما في ذلك من خلال إصلاحات زراعية عادلة ومستدامة، وحماية الحقوق الجماعية والفردية، وضمان الحق المشروع في حيازة الأراضي[192]. وقد تم بالفعل توضيح هذه الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وينبغي النظر إليها باعتبارها نهجاً متكاملاً لتحويل المنظومات الغذائية في إطار العمل المناخي، كما يتجلى ذلك أيضاً في برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة للانتقال العادل بموجب المقرر 2/م أت-7 الذي اعتمده مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته السابعة.

(185) انظر https://link.springer.com/article/10.1007/s13593-024-00976-2.

(186) ورقة مقدمة من Rural Women's Assembly.

(187) انظر https://doi.org/10.1080/09692290.2025.2467394.

(188) انظر A/HRC/16/49 انظر أيضاً A/76/237.

(189) انظر https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/downloads/report/IPCC_AR6_WGII_TechnicalSummary.pdf.

(190) ورقتان مقدمتان من شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء - بلجيكا ومنظمة La Via Campesina.

(191) انظر A/HRC/60/33.

(192) انظر A/HRC/58/59 والورقتين المقدمتين من البرازيل وكولومبيا.

89- ويجب أن تدعم الدول والمؤسسات المالية الدولية الحوار الشامل لفهم الكيفية التي يمكن بها حماية الشعوب الأصلية والفلاحين والنساء الريفيات من القيود المالية والتكنولوجية التي يسببها الارتهان لشركات الأغذية الكبرى ذات الممارسات الضارة، كما يجب أن تكفل الدول إمكانية الوصول إلى سبل انتصاف فعالة للتعويض عن الأضرار البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان التي عانوا منها بالفعل. ومن الضروري أيضاً فهم أسباب انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات التي تؤثر في النساء والأطفال، والوقاية منها بشكل فعال في المنظومات الغذائية الضيقة النطاق.

90- وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعزز الدول والمؤسسات المالية الدولية الحوار حول الروابط بين مختلف النظم المعرفية، وتعمل على زيادة الوعي بالمعارف العلمية للشعوب الأصلية ومعارف الفلاحين ومنظوماتهم الغذائية، وتدعم العمل المشترك بين العلماء والجهات التي تحفظ المعرفة لإيجاد حلول للمناخ ضمن منظومات غذائية أخرى، على النحو الذي أوضحته محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في فتواها بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان. وقد حُدِّد العديد من الممارسات الجيدة التي تساعد على تقصير سلاسل الإمداد، وتقليل الاعتماد على وسائل النقل والمدخلات الصناعية التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود الأحفوري، ودعم استعادة النظم البيئية وصحة الإنسان في المجتمعات الريفية والحضرية[193]. والأهم من ذلك أن هذه النُّهج تسهم أيضاً في بناء وتعزيز القدرات داخل المجتمعات من حيث القدرة على التكيف والاكتفاء الذاتي والتضامن، مما يساعد على تلبية احتياجات الفئات الأضعف.

دال- التعاون الدولي والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة والقدرات الخاصة بكل طرف

91- استناداً إلى التوضيحات التي قدمتها محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن واجب التعاون الدولي لمنع إلحاق ضرر جسيم بالبيئة من خلال اتخاذ تدابير ملائمة ومستدامة ومستمرة تراعي الترابط بين الدول، ينبغي أن يعطي التعاون الدولي الأولوية للإجراءات المتخذة لمنع الوصول إلى نقاط تحول وتجنب التأثيرات المتوقعة على حقوق الإنسان خارج نطاق الولاية القضائية في إطار العمل المناخي، بما في ذلك ما يتعلق بالمنظومات الغذائية[194].

92- وتساعد نقاط التحول البيوفيزيائية التي لا رجعة فيها والتي تهدد النظم والعمليات الإيكولوجية الأساسية التي تحافظ على الحياة[195] على فهم القدرة على التنبؤ بالآثار الكبرى على حقوق الإنسان، بما في ذلك خارج الحدود الإقليمية، في إطار الترابط بين المناخ والغذاء والمياه والطاقة. على سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي انهيار الدوران التقلبي الجنوبي في المحيط الأطلسي إلى انهيار واسع النطاق للنظام الزراعي في شمال أوروبا، بسبب انخفاض درجات الحرارة في المنطقة. ويؤدي انهيار الغطاء الجليدي وارتفاع مستوى سطح البحر إلى حدوث فيضانات أو تسرب المياه المالحة إلى المناطق الزراعية المنخفضة والساحلية ودلتا الأنهار، مما يهدد الإنتاج الغذائي على الصعيد العالمي، ويشكل خطراً على المناطق الزراعية الرئيسية مثل دلتا نهر الغانج – براهمابوترا، ودلتا نهر الميكونغ، ووادي نهر بو، ودلتا نهر النيل. ويمكن أن يقضي انهيار الشعاب المرجانية على مصايد الأسماك التي تعتمد على البيئة المرجانية، والتي توفر سبل العيش لأكثر من 150 مليون شخص في منطقة مثلث المرجان وحدها، مما سيؤدي إلى فقدان كامل لمصادر البروتينات الأساسية للعديد من سكان الجزر الصغيرة. ويؤدي انهيار المجلدات الجبلية إلى تفاقم مخاطر الفيضانات والأمن المائي في آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، فضلاً عن الآثار الضارة المحتملة على صيد الأسماك في أمريكا الشمالية[196].

(193) انظر المواد الإضافية "طاء".

(194) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 27(2025)، الفقرات 2 و17 و60 و61.

(195) IPBES/11/12/Add.2، الصفحة 5.

(196) https://global-tipping-points.org/download/1418/.

93- وبالتالي، وفيما يتعلق بالمسؤولية المشتركة، ينبغي أن تتخذ جميع الدول «كل التدابير المتاحة لها» للوفاء بالتزاماتها باتباع سلوك استباقي «يكون قادراً بشكل معقول» على الوفاء بالتزامها الصارم ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بالمخاطر المتوقعة، بما في ذلك خطر الوصول إلى نقاط تحول، كما أشارت إلى ذلك محكمة العدل الدولية في فتواها.

94- وفيما يتعلق بالمسؤولية المتباينة، أوضحت محكمة العدل الدولية أن الدول ذات الانبعاثات العالية تاريخياً ينبغي أن تتخذ إجراءات أكثر عمقاً وسرعة. فقد استفادت الدول ذات الانبعاثات العالية تاريخياً من نظام المحاسبة القائم على الإنتاج الزراعي في إطار النظام الدولي للمناخ، حيث تستعين بجهات خارجية لإنتاجها المولّد للانبعاثات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على أنماط استهلاك ذات تأثير كبير مدعومة بالتجارة وحماية الاستثمارات الأجنبية والإعانات. وقد أدى ذلك بدوره إلى الحد من هامش التصرف المتاح للدول النامية وتفاقم عدم المساواة[197]. وتقع مسؤولية إحداث تحول في المنظومات الغذائية، بما في ذلك تغيير أنماط الغذاء، في المقام الأول على عاتق البلدان ذات الانبعاثات العالية تاريخياً.

95- وبالنسبة إلى الدول التي ترتفع فيها مستويات الانبعاثات حالياً، فإنها ملزمة، وفقاً لمحكمة العدل الدولية، بمواصلة تعزيز جهود التخفيف، مع السعي تدريجياً لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد برمته، بما يتناسب مع تطور قدراتها ومستويات تنميتها.

96- وينبغي أن تتخذ الدول ذات الانبعاثات العالية الإجراءات اللازمة للحيلولة دون حصر الدول الأخرى في دائرة الاعتماد على الوقود الأحفوري، بما في ذلك عن طريق الديون أو التكنولوجيا، لأن ذلك من شأنه أن يضعف قدرتها على المضي قدماً في التحول الطاقي. وينطبق هذا بشكل خاص على الدول المثقلة بالديون والأقل قدرة على التكيف وعلى مواجهة الخسائر والأضرار، والتي ستتحمل عبء استثمارات جديدة باهظة التكلفة، وإيرادات أقل بكثير مما كان متوقعاً، والتزامات مالية كبيرة ناجمة عن الوقود الأحفوري والمواد البتروكيماوية[198].

عاشراً- توصيات

ألف- اللوائح التنظيمية المحلية

97- ينبغي أن تدرج الدول الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في أطرها القانونية المحلية، وتسترشد بها في إطار الوفاء بواجبها تنظيم أنشطة شركات الأعمال التجارية، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة. وينبغي أن تقوم بما يلي:

(أ) مطالبة الشركات بإزالة الكربون من المنظومات الغذائية ووضع حد للاعتماد على الوقود الأحفوري والتخلص من السموم التي تسببها، والقضاء على هدر الأغذية، وذلك بمشاركة واعية وفعالة من العمال والنقابات وممثلي أصحاب الحقوق الأكثر تضرراً من تغير المناخ؛

(ب) إلزام مؤسسات الأغذية الكبيرة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، ومنع الآثار السلبية المتوقعة على المناخ وحقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والعالمي؛

(197) ورقة مقدّمة من Williams.

(198) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/cfis/cfi-fossil-fuel/subm-fossil-fuel-based-cso-ciel.docx.

(ج) اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمحاسبة شركات الأغذية الكبرى على الأضرار التي تلحق بالمناخ وحقوق الإنسان، بما في ذلك الآثار الناجمة عن عرقلة العمل المناخي ونشر المعلومات المضللة؛

(د) استخدام جميع الأدوات القانونية المتاحة في مجال قانون المنافسة والضرائب والاستثمار للحد من تراكم القوة السوقية والموارد الطبيعية في أيدي شركات الأغذية الكبرى؛

(هـ) التخلص التدريجي من الإعانات التي تتمتع بها شركات الأغذية الكبرى.

98- وينبغي للدول أن تولي الأولوية لحماية المنظومات الغذائية والمعرفية للشعوب الأصلية والفلاحين، وتقديم الدعم المالي والتقني لها، وحمايتها بشكل فعال من الآتي:

(أ) عدم الاعتراف بالحق في حيازة الأراضي والحق في استغلال المناطق البحرية والحق في حيازة والموارد، وكذلك البذور والسلالات التقليدية، أو عدم حماية هذه الحقوق حمايةً فعالةً؛

(ب) الحواجز الهيكلية أمام التنقل، ووحدة الأسرة، ونقل المعرفة بين الأجيال وعبر الحدود؛

(ج) عدم الاعتراف بحقوق الإنسان للفتيات والنساء الريفيات في مجالات الإيكولوجيا الزراعية وغذاء الأسر المعيشية والرعاية المجتمعية، والتنظيم الاجتماعي، والتعلم الجماعي، والتعبئة السياسية في كل من السياقات الريفية والحضرية أو عدم حماية هذه الحقوق حمايةً فعالةً؛

(د) الروايات التي لا تعترف بدور الفتيات والنساء الريفيات الحيوي في الدفاع عن مناخ آمن وعن الأمن الغذائي؛

(هـ) الارتهان لشركات الأغذية الكبرى من الناحيتين المالية والتكنولوجية؛

(و) عدم توفر سبل انتصاف فعالة للتعويض عن انتهاكات الحقوق البيئية والإنسانية جراء أنشطة شركات الأغذية الكبرى؛

(ز) الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، وفقاً للتوصيات الصادرة مؤخراً[199].

99- وينبغي أن تعتمد الدول أيضاً على المشتريات العامة، بما يشمل برامج الوجبات المدرسية الشاملة للجميع، لشراء الأغذية من الشعوب الأصلية والفلاحين، وتيسير التعلم من منظوماتهم الغذائية والمعرفية بطريقة محترمة، من أجل المشاركة في تطوير الحلول في المناطق الريفية والحضرية.

باء- العمل المتعدد الأطراف

100- ينبغي للدول المشاركة في الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمؤتمرات الدولية المعنية بالتحول عن استخدام الوقود الأحفوري، وفي الأعمال الجارية لتنقيح المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع واستخدام مبيدات الآفات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وفي اجتماعات لجنة الأمن الغذائي العالمي، أن تعطي الأولوية، عند اتخاذ القرارات، لإزالة الكربون والتخلص من الوقود الأحفوري وإزالة السموم من المنظومات الغذائية البرية والمائية.

101- وعند التفاوض على معاهدة للأمم المتحدة بشأن المواد البلاستيكية، ينبغي أن تقوم الدول بما يلي:

(199) انظر A/80/114 وA/HRC/52/40 وA/HRC/60/35/Add.4.

(أ) تضع أهدافاً عالمية لخفض إنتاج المواد البلاستيكية؛

(ب) تحظر المنتجات البلاستيكية غير الضرورية، كإجراء مكمّل لوضع حدود قصوى للإنتاج تكون ملزمة للشركات؛

(ج) تضع حداً لإنشاء منشآت جديدة لإنتاج البلاستيك؛

(د) تحظر المواد الكيميائية الضارة؛

(هـ) تطالب بالإفصاح الكامل والرقابة التنظيمية الفعالة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية طوال دورة حياة البلاستيك بأكملها؛

(و) تطلب الحصول على تمويل دولي في شكل منح وتخفيف عبء الدين.

102- عند التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ينبغي أن تقوم الدول بما يلي:

(أ) فرض إجراءات صارمة لبذل العناية الواجبة في مجالي البيئة وحقوق الإنسان، بما يشمل مسؤولية الشركات عن إزالة الكربون والتخلص من الوقود الأحفوري وإزالة السموم من جميع الاقتصادات، بما في ذلك المنظومات الغذائية؛

(ب) تحديد إزالة الكربون والتخلص من الوقود الأحفوري وإزالة السموم من جميع الاقتصادات كهدف في إطار حماية الاستثمار الدولي؛

(ج) الالتزام بمنع الشركات من الطعن، بموجب قانون الاستثمار الدولي ونظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، في إجراءات التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري والمواد الكيميائية الزراعية، وإصلاح الأراضي وإعادة توزيعها، وفي سياسات المناخ والسيادة الغذائية؛

(د) طلب التعاون الدولي لتفعيل المسؤولية القانونية للشركات عبر مختلف الولايات القضائية؛

(هـ) إدماج التطورات التي تطرأ على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون البيئي الدولي بشكل مستمر في إجراءات العناية الواجبة التي تتبعها الشركات.

103- وينبغي للدول أن توسع نطاق إطار العمل بشأن صافي الانبعاثات الصفري الذي وضعته المنظمة البحرية الدولية، والذي يهدف إلى خفض الانبعاثات من قطاع النقل البحري الدولي بحلول عام 2050 أو نحو ذلك التاريخ، بحيث يشمل سفن الصيد الصناعي وفرض ضريبة عالمية على غازات الدفيئة تشمل جميع الانبعاثات الناتجة عن دورة حياة النقل البحري الدولي.

104- وعند التفاوض على اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المجال الضريبي، ينبغي أن تدرج الدول ضريبة إضافية تُفرض على أرباح شركات الوقود الأحفوري والمواد البتروكيماوية وغيرها من شركات الأغذية الكبرى التي تنتهك حقوق الإنسان بشكل منهجي وتضر بالنظام المناخي[200].

(200) انظر A/80/213 وA/HRC/58/51.

جيم- مسؤوليات المنظمات الحكومية الدولية

105- نظراً لتزايد تأثير الشركات على عمليات الأمم المتحدة، ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانات اتفاقيات ريو القيام بما يلي[201]:

(أ) ضمان المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية والفلاحين؛

(ب) معالجة مسألة تضارب المصالح عندما يتعلق الأمر بالتفاوض مع شركات الأعمال التجارية الكبرى في إطار المنتديات التي تضم أصحاب مصلحة متعددين؛

(ج) إعطاء الأولوية لدعم الإيكولوجيا الزراعية والمنظومات الغذائية الصغيرة الحجم التي تقوم على السكان الأصليين والفلاحين والنساء، باعتبارها جزءاً متكاملاً من جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والاستجابة للخسائر والأضرار.

دال- مسؤولية شركات الأعمال التجارية

106- ينبغي أن تقوم شركات الأغذية الكبرى بما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ خطط لإزالة الكربون والتخلص من الوقود الأحفوري ومن السموم، من أجل تحقيق التكامل بين إجراءات التخفيف والتكيف والاستجابة للخسائر والأضرار على امتداد سلاسل القيمة الخاصة بها، بمشاركة مستنيرة وهادفة من العمال والنقابات وأصحاب حقوق الإنسان الأكثر تضرراً؛

(ب) الامتناع عن نشر المعلومات المضللة وعرقلة العمل المناخي؛

(ج) وضع تدابير تصحيحية بما يتناسب مع طبيعة ونطاق مسؤوليتها عن الآثار السلبية على البيئة وحقوق الإنسان أو التعاون في اتخاذ هذه التدابير.

107- ويجب أن تمتنع الشركات الاستشارية، وشركات وسائل الإعلام الجماهيرية ووسائل التواصل الاجتماعي، وشركات التسويق عن دعم الاعتماد على الوقود الأحفوري، ونشر المعلومات المضللة، وعرقلة العمل المناخي.

108- وينبغي أن تقوم المؤسسات المالية الدولية بما يلي:

(أ) التوقف عن تمويل شركات الأغذية الكبرى؛

(ب) إعطاء الأولوية للمنظومات الغذائية والإيكولوجيا الزراعية التي تقوم على الشعوب الأصلية والفلاحين؛

(ج) دعم التطوير المشترك للبحوث الخاصة بسياقات محددة التي تقودها جهات محلية، والتحول إلى الإيكولوجيا الزراعية في المناطق الريفية والحضرية.

(201) انظر A/80/213.

هاء- توصيات أخرى

109- نظراً للحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة على مستويات متعددة من قبل التحالفات لتفعيل نقاط تأثير متعددة من أجل إحداث تغيير يفضي إلى تحول حقيقي، ينبغي أن يقوم المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بما يلي[202]:

(أ) العمل بالتضامن مع الشعوب الأصلية والفلاحين والنساء الريفيات، بما في ذلك صغار الصيادين ورعاة الماشية؛

(ب) التعجيل بوضع خطة مشتركة في مجالات العدالة المناخية وصحة الكوكب والسيادة الغذائية وعدم المساواة الاقتصادية والدعوة إلى تبني الخطة، بهدف إزالة الكربون والتخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري وإزالة السموم من جميع الاقتصادات، وذلك في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف المذكورة أعلاه.

(202) انظر https://doi.org/10.1080/09692290.2025.2467394.